

بين إقصاء الكيانات السياسية وأعباء الأدوار الاجتماعية للنساء: دراسات حالة من لبنان

بين إقصاء الكيانات السياسية وأعباء الأدوار الاجتماعية للنساء: دراسات حالة من لبنان

مشاركة سياسية	في إطار النظام السياسي اللبناني الذي يقوم على المحاصصة الطائفية
المرأة/النساء	والعائلية السياسية والزبائنية المتمثلة في نظام الزعامة، والذي يعزز من الأبوية القائمة على القرابية، تسعى هذه الدراسة إلى فهم وتحليل
القوات اللبنانية	مشاركة النساء في مواقع قيادية وقاعدية في أربعة كيانات في لبنان
نقابة المعلمين	تتضمن حزب سياسي، نقابة، منظمة مجتمع مدني وحرمة اجتماعية.
”طلعت ريحتكم“	تفحص الدراسة الهياكل والبنى المؤسسية لتلك الكيانات ومواقفها من
الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً	قضايا النساء، والديناميات التي تعتمد على التفاعل مع محيطها، وذلك من خلال تحليل وثائقها الرسمية، خطابها العام، ممارساتها، وأخيراً تجارب النساء المنتميات لها وما عايشته من تحديات ضمن هذا الإطار.

فريق العمل

باحثات ومستشارات دعم لبنان

منار زعيتر وسارة المصري

مساعدتي البحث

إحسان إسماعيل ومصطفى عاصي

مديرة المنشورات

ليا يمين

مديرة

د. ماري نويل أبي ياغي

تصحيح لغوي وترجمة

فيفيان قصرملي سلوم

تخطيط وتصميم

ميرنا حماده

مركز دعم لبنان يشكر الزملاء والزميلات أدناه مشاركتهم/ن في إنتاج هذه الدراسة:

د. إصلاح جاد، دورين خوري

سيدات مشاركات في العمل السياسي (سمع) هو برنامج لمنظمة هيغوس مع شركاء مطييين في 0 دول: ملاوي، زمبيا، زمبيوي، الأردن ولبنان.

تعبر وجهات النظر الموجودة في هذه المطبوعة عن آراء المؤلفات ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر دعم لبنان أو شركائه.

أولاً: حزب القوّات اللبنانيّة: تكريس الإطار العام للسياسة اللبنانية؟

١) من العسكرية إلى السياسة: أدوار حزبيات القوات

٢) "مرحلة الاعتقال": أدوار أكبر للنساء؟

٣) بنية حزبية تعرقل ترقّي النساء سياسياً

٤) خطاب الحزب الخارجي وممارساته الإقصائية داخلياً

ثانياً: طلعت ريحتكم: حدود التعبئة الأفقية؟

١) دورات الاحتجاج الاجتماعية في لبنان

٢) "طلعت ريحتكم": حركة احتجاجية عفوية؟

٢.١ حدود اللاهيكليّة على ممارسات الحملة

٣) النساء في الحملة: مشاركة حقيقية أم تجميلية؟

ثالثاً: نقابة المعلمين في لبنان: نساء في القواعد ورجال في القيادة

١) العلاقة مع النقابة: عضوية غير نشطة والتزام رمزي

٢) عقبات أمام ترقّي النساء في النقابة

٢.١ بنية وممارسات لا ترحب بالنساء

٢.٢ تحاوص وتهميش لعمل النقابة: المدارس الخاصة والأحزاب

٢.٣ أثر الواجبات الاجتماعية على مشاركة النساء في النقابة

رابعاً: الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً: رؤية محدودة للنساء

١) الاتحاد كونه شبكة أمان اجتماعية

٢) تجارب نساء الاتحاد في بيئتهن الاجتماعية

٣) بنية وممارسات الاتحاد: قصور مستتر نحو النساء

اهتمت أدبيات عديدة بدراسة الفجوة بين مستويات المشاركة السياسية للرجال والنساء، وكذلك العقبات والتحديات التي تواجهها النساء في المشاركة السياسية خاصة في السياق الأوروبي ونظيره الأمريكي، وكذلك في سياق الديمقراطيات الناشئة في أمريكا اللاتينية. يمكن تقسيم أهم التفسيرات التي خلصت إليها تلك الأدبيات إلى مجموعة تتناول العوامل المتصلة بالفرد مثل الفرق في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والوظيفي (فمثلاً غالباً ما يمكن للرجال الحصول على وظيفة بدوام كامل مما يزيد من مواردهم الاقتصادية الضرورية للترقي في العمل السياسي، في حين يصعب ذلك على النساء بشكل عام)^١؛ ومجموعة ثانية تفضل الأسباب الهيكلية والمؤسسية المرتبطة بالأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية مثل نوع النظام السياسي، مستويات التصنيع والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى العوائق الثقافية التي تؤثر على التصورات الاجتماعية للمرأة وأدوارها^٢.

ولكن يقل وجود دراسات مماثلة في سياق دول الشرق الأوسط وبالأخص في لبنان، نظراً لصعوبة توافر البيانات المسحية الدقيقة بشكل دوري. وبالرغم من إحصاء المرأة في لبنان معدلات عالية في التحصيل العلمي والمشاركة الاقتصادية^٣ واكتسابها العديد من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية^٤، إلا أن مؤشرات المشاركة السياسية للمرأة في لبنان^٥ تشير إلى أنها ما زالت غير قادرة على اختراق "السقف الزجاجي"^٦ في السياسة. وتبعاً لذلك، فقد برزت الحاجة لدراسة هذه الظاهرة في العقود الأخيرة، ولكن جاءت معظم الدراسات تركز على موضوعات مثل ترشح النساء في الانتخابات البرلمانية أو البلدية^٧ من خلال الأحزاب السياسية المتشكلة هوياتها طبقاً للنظام السياسي الطائفي، من دون التوسع لدراسة مشاركتهم السياسية من خلال كيانات غير حزبية أو حتى مشاركتهم في السياسة بأشكال غير تقليدية (غير رسمية).

من هنا تأتي الدراسة الآتية لتبني على تلك الأدبيات ولتحاول الإجابة على سؤال أساسي وهو: "ما هي التحديات والعقبات التي تواجهها النساء عند المشاركة في الفضاء السياسي في لبنان؟". وعليه تتبنى تعريفاً عاماً للمشاركة السياسية وهو "النشاط الذي من شأنه التأثير على عمل الحكومة بشكل مباشر بفعل تطبيق السياسات العامة أو بشكل غير مباشر عن طريق التأثير على مجموعة الفاعلين الذين يصنعون هذه السياسات"^٨. يأخذ هذا التعريف - وتبعاً له الدراسة - في الاعتبار أن المشاركة السياسية لم تعد حبيسة تعريف جامد قائم على ثنائية أنها إما أن تصير على

١ هيلدا كوفي وسيلين ديلي، "الفجوة بين الجنسين في المشاركة السياسية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة"، *مجلة العلوم السياسية الدولية*، ٢٠١٥، المجلد ٣٦ (٥)، صفحة ٥٢٨-٥٢٩.

٢ بيبا نوريس وروبالد إنغلهارت، "العقبات الثقافية إلى التمثيل المتساوي"، *مجلة الديمقراطية*، مجلد ١٢ (٣)، ٢٠٠١، صفحة ١٢٩، ١٣١.

٣ ورد في كلمة مدير عام إدارة الإحصاء المركزي للعام ٢٠١٤ أن نسبة المشاركة الاقتصادية للنساء في لبنان "تتعدى ٢٧٪ مقابل ٧٣٪ للرجل". الكلمة متوفرة على الرابط: <https://bit.ly/2w64POu> [آخر دخول بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٨]. كذلك تتراوح نسب النساء والفتيات في كافة مستويات التعليم المدرسي والجامعي في لبنان ما بين ٤٨ - ٥٣٪، طبقاً للبيانات الواردة بالكتاب الإحصائي السنوي للعام ٢٠١٣. متوفر عبر الإدارة العامة للإحصاء: <https://bit.ly/2nDN> - [آخر دخول بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٨].

٤ حصلت النساء في لبنان على الحق في التصويت والترشح للانتخابات النيابية في العام ١٩٥٣.

٥ صعدت المرأة في لبنان بعض المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية أهمها تمديد إجازة الامومة، الضمان الاجتماعي والتعويضات الاجتماعية، ولكن مازال الكثير من التمييز ضد المرأة في القوانين التي تنص بالمرأة وقوانين الأحوال الشخصية.

٦ احتل لبنان - في العام ٢٠١٧ - المرتبة الحادية عشر بين أربعة عشر دولة عربية على المؤشر الفجوة بين الجنسين الذي يشتمل على معدلات المشاركة الاقتصادية وفرص العمل، التحصيل التعليمي، الحصول على رعاية صحية، والإنجاز السياسي. "لبنان ملأ حوالي ٦٠٪ من الفجوة بين الجنسين لكنه تراجع من ٢٠١٦"، *النهار*، ١٣ نوفمبر ٢٠١٧، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2MfPBk7-2016> [آخر دخول بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٨].

٧ مصطلح صاغته المجموعات النسوية للتعبير عن الحواجز والعقبات التي تعترض طريق النساء في الترقى وظيفياً بالأساس، ومن ثم تم استخدامه في سياقات أخرى وبشكل أوسع من قبل مجموعات مستضفة.

٨ فاطمة سبيتي، "هل تستطيع النساء اختراق السقف الزجاجي السياسي؟"، *في سياسة الأحزاب والدين وقيادة المرأة*، بالغراف ماكميلان، نيو يورك، ٢٠١٣، صفحة ٢٠٣-٢٣٠.

٩ سيدني فيربا، كاي ليهمان شلوزمان وهنري أ برايدي، *صوت ومساواة*، كامبريدج، مطبوعات جامعة هارفارد، ١٩٩٥، صفحة ٣٨.

المستوى الرسمي (مثلاً من خلال الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني)^{١٠} أو على مستوى القاعدة الشعبية (مثلاً من خلال الحركات الاجتماعية)، وتعترف أن المشاركة السياسية للنساء - بالأخص - يمكن أن تأخذ أشكالاً متنوعة بين ما هو تقليدي (من خلال خوض الانتخابات مثلاً) وما هو غير تقليدي (من خلال التظاهر والحركات الاحتجاجية)^{١١}، وتتحدى التعريفات الذكورية المتيهزة ضد المرأة (androcentric definitions) لما هو "سياسي"^{١٢}. كذلك تأخذ الدراسة بعين الاعتبار أن تنوع أشكال هذه المشاركة يتغير بحسب إختلاف خلفيات النساء الطبقيّة والدينية، كون النساء مجموعة غير متجانسة وتخضع تجاربها في التفرقة لتقاطعية محاور مختلفة مبنية على النوع الاجتماعي والطائفة والطبقة^{١٣}.

في إطار النظام السياسي اللبناني الذي يقوم على المحاصصة الطائفية^{١٤} والعائلية السياسية^{١٥} والزياتنية المتمثلة في نظام الزعامة^{١٦}، والذي يعزز من الأبوية القائمة على القرابية^{١٧}، تسعى الدراسة - بمقاربة استكشافية - إلى تحليل مشاركة النساء في مواقع قيادية وقاعدية في أربعة كيانات في لبنان تتضمن حزب سياسي، نقابة، منظمة مجتمع مدني وحركة اجتماعية. تفحص الدراسة الهياكل والبنى المؤسسية لتلك الكيانات ومواقفها من قضايا النساء، والديناميات التي تعتمدها للتفاعل مع محيطها، وذلك من خلال تحليل وثائقها الرسمية، خطابها العام، ممارساتها، وأخيراً تجارب النساء المنتميات لها وما عايشنه من تحديات ضمن هذا الإطار. ينطلق هذا التحليل من فرضية أن تواجد النساء في مواقع قيادية مهمة ومناصب بارزة بالنسبة للجماهير من الأرجح أن يزيد من إيمانهم (رجالاً ونساءً) بأن النساء قدرات على الحكم واتخاذ القرار السياسي^{١٨}، وأن يساهم ذلك في تحقيق المساواة الجندرية على المدى البعيد^{١٩}.

١٠ يواكيم أكمين وإيريك أمنا، "المشاركة السياسية والمشاركة المدنية: نحو تصنيف جديد"، **مسائل إنسانية**، مجلد ٢٢ (٣)، ٢٠١٢، صفحة ٢٩٥.

١١ المصدر السابق.

١٢ خلّصت وإيلن في تحليلها عن مشاركة النساء في السياسة إلى أن هناك نظرة ذكورية مهيمنة حول كيفية مشاركة النساء في السياسة، فمثلاً حتى تكون المشاركة أهلاً للتقدير يجب على المرأة أن تفوز بمقعد في الانتخابات. لمطالعة المزيد: جورجينا وإيلن، "تحليل النساء في سياسات العالم الثالث"، **مراجعة للثقافة والمجتمع الياباني**، مجلد ٩، النوع الاجتماعي والاستعمار والتكنولوجيا و"التنمية" (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧) صفحة ٥-٤.

١٣ تعرف التقاطعية بأنها: "أداة توضح العلاقة بين أنظمة القمع المختلفة والقائمة على التفاعل المعقد لمحاور مثل النوع الاجتماعي والعرق والطبقة وفئات أخرى كالعمر أو الجنسية أو الإعاقة في الحياة الفردية والاجتماعية". للمزيد عن المصطلح ومعناه واستخداماته، طالع: دعم لبنان، "قاموس النوع الاجتماعي: مفاهيم متنقلة واستعمالاتها المحلية في لبنان"، **مركز معرفة المجتمع المدني**، ٢٠١٧، متاح على الرابط: <http://civilsociety-centre.org/gen-dictionary/٣٤٥٧٩> [آخر دخول بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٨].

١٤ وضع اتفاق الطائف (١٩٨٩) مبادئ عامة لتحقيق الوفاق الوطني بين الأطراف المتنازعة في الحرب الأهلية اللبنانية، كان أهمها المحاصصة الطائفية المتمثلة في توزيع مقاعد مجلس النواب بين الطوائف المسيحية والمسلمة مناصفةً. وعليه فقد رسخ الاتفاق - ومن بعده وثيقة الدستور اللبناني المعدل في العام نفسه - الطائفية في النظام السياسي اللبناني. يمكن الاطلاع على: إليزابيث بيكار، "هل النظام التوافقي قابل للإصلاح؟"، **معهد البحوث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي**، ٢٠١٥، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2P8ZiPW> [آخر دخول بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٨].

١٥ تطرح سعاد جوزيف مفهوم "العائلية السياسية" لتفسير محورية العائلة في علاقة المواطنين بالدولة، فالانتماء والولاء للعائلة يسبق الولاء للدولة نظراً لما تقدمه العائلة من خدمات وامتيازات يمكن للأفراد الاعتماد عليها وضمان وجودها مقارنة مع الدولة. سعاد جوزيف، "العائلية السياسية في لبنان"، **حوليات الأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية**، المجلد ٦٣ (١)، ٢٠١١، صفحة ١٥٥-١٦٣.

١٦ تقوم الزياتنية في لبنان على نظام الزعماء، الزعيم هو رجل ذو سلطة، يكتسبها تبعاً لانتمائه العائلي والطائفي فيقدم الخدمات مقابل الولاء. للمزيد حول الزياتنية في لبنان، طالع: نزار حمزه، "الزياتنية، لبنان: جذور واتجاهات"، **دراسات الشرق الأوسط**، مجلد ٣٧ (٣)، ٢٠٠١، صفحة ١٧٠-١٧١، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2B81La9> [آخر دخول بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٨].

١٧ تشير جوزيف في تحليلها إلى النظام السياسي في لبنان أن الطائفية تتلازم مع العائلية السياسية. تعمل الأخيرة من خلال الأبوية القائمة على القرابية (kinship-based patriarchy) وهي أبوية تخضع النساء والشباب والأطفال لسلطة الرجال الأكبر سنّاً ضمن سياق العائلة وتحدد علاقتهن بولاء الرجال وما عليهن من التزامات تجاههم وتجاه الدولة من بعدهم. لا يقتصر ممارسة الأبوية القائمة على القرابية ضمن إطار مؤسسة الأسرة فقط، بل يمتد في كافة مؤسسات الدولة والسياسة في لبنان (كما ستوضح الدراسة لاحقاً). يمكن الاطلاع على **المصدر السابق ذكره** لسعاد جوزيف صفحة ١٥٥-١٥٩.

١٨ لم تخلص الأديبات - المبنية على الدراسات الكمية - إلى نتائج حاسمة في ما يتعلق بتأثير تواجد النساء في المجالس النيابية والحقائب الحكومية على تصورات الجماهير (رجالاً ونساءً) عن قيادة المرأة وقدرتها على صناعة القرار والحكم، وكذلك تمكين النساء سياسياً، فبعض الدراسات أفضت إلى أن التأثير إيجابي على تصورات كلا الجنسين، وأخرى إلى نتائج سلبية بالنسبة لتصورات النساء فقط. للاطلاع على تلك الأديبات يمكن قراءة: تيفاني د بارنز وميشال م تايلور-روبنسون، "الوزراء النساء في مجلس الوزراء في الوظائف العالية وتمكين المرأة: هل اللاتنين مرتبطان؟" في: آيمي س. ألكساندر وكاترين بولزبندل وفريدي جلازلزاي (محرران) **قياس التمكين السياسي للمرأة عبر العالم. النوع الاجتماعي والسياسة**، بالغراف ماكميلان، شام، صفحات ٢٣٧، ٢٤٥.

١٩ هاكان سيكينلجين وجينيفر ف كلوة، "من السياسة العالمية إلى المعارف المحلية: ما هي الصلة بين المشاركة السياسية الرسمية للمرأة والمساواة بين الجنسين في السياقات المتأثرة بالنزاع؟"، **السياسة العالمية**، المجلد ٥ (١)، فبراير ٢٠١٤، صفحة ٣٨-٣٩.

منهجية الدراسة

نظراً لما ذكر آنفاً، إن الدراسات التي تستقصي عن المشاركة السياسية للنساء في لبنان في كيانات غير حزبية نادرة، وعليه فإن الدراسة التالية تتبع مقاربة استكشافية تعتمد منهجية دراسة الحالة وتستخدم أساليب البحث النوعي في جمع المعلومات عن كيانات أربع تم اختيارها منها: حزب سياسي وثلاثة كيانات غير حزبية منها نقابة، منظمة مجتمع مدني وحركة اجتماعية. تنوعت هذه الأساليب ومن ضمنها إجراء مقابلات معمّقة (خمس وثلاثون مقابلة)، وتنظيم مجموعات مركزة (سبع مجموعات) بين يوليو ٢٠١٧ حتى أبريل ٢٠١٨. شملت المقابلات عدداً من المعنيين/ات والفاعلين/ات ضمن هذه الأطر الأربعة، وكذلك مجموعة من الخبراء المختصين/ات في دراسة النشاط السياسي والعمل النقابي في لبنان.

بشكل متوازٍ، تضمنت المجموعات المركزة على قيادات وعضوات على المستوى القاعدي في هذه الكيانات، تم اختيارهن طبقاً لمجموعة من المعايير أهمها تنوع أدوارهن داخل هذه الأطر، فتنهن العمرية، خلفيتهن الاجتماعية والاقتصادية، والمناطق الجغرافية - مثلاً شمال لبنان أو الجنوب - التي يعملن فيها من خلال هذه الكيانات. كان الهدف من وراء هذا التنوع محاولة التعرف على مختلف التحديات والعقبات التي تعيشها النساء أثناء مشاركتهن السياسية والتي يفترض تباينها طبقاً لهذه المعايير. قام عمل البحث الميداني على مرحلتين، تضمنت المرحلة الأولى المقابلات وثلاثة مجموعات مركزة، أما المرحلة الثانية فشملت أربع مجموعات مركزة وكان الهدف منها جمع معلومات أكثر تفصيلاً عن الحالات الأربعة. بعد الانتهاء من العمل الميداني، تم تفرغ محتواها بالكامل، و تم تحليله من خلال عملية ترميز نوعية وتصنيف بهدف الوصول إلى أهم الاتجاهات المكررة.

أما في ما يتعلق باختيار الكيانات الأربع، فقد تم استناداً إلى تواجد عدد كبير من النساء في هيكلها المؤسسي - حتى ولو على المستوى القاعدي فقط، أو ما ترفعه من شعارات وما تنادي به من دعوات لتغيير أسس المشاركة السياسية للنساء في لبنان. فأتى اختيار "حزب القوات اللبنانية" بسبب المواقف التشريعية التي اتخذها الحزب والتمثلة في تبني العديد من قضايا النساء داخل اللجان النيابية وتقديم اقتراحات قوانين بغرض تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في لبنان، بالإضافة إلى تعيين شخصية نسائية هي الدكتورة شانتال سركيس أمينة عامة للحزب في العام ٢٠١٦ وهو ما يندر حدوثه في السياق الحزبي اللبناني.

وفي ما يخص الحركات الاجتماعية، تم التركيز على حملة "طلعت ربحتكم" من ضمن الحملات التي شاركت في الحراك الشعبي المطلبي للعام ٢٠١٥ في لبنان، أو ما بات يعرف بـ "حراك المجتمع المدني". اختيرت الحملة لحضور ومشاركة النساء بها بشكل ظاهر على الأرض وفي الإعلام، وبسبب المطالب التي رفعتها بعض مجموعات الحراك حول المرأة (سنعرض ذلك بشكل تفصيلي في القسم الثاني من الدراسة).

ومن المنظمات غير الحكومية وقع الاختيار على "الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً"، استناداً إلى كونه ترأسه قيادية نسائية مما يدعو إلى تحليل انعكاس ذلك على المنظمة. وأخيراً، اختيرت "نقابة المعلمين" بسبب التواجد الكبير للنساء في عضوية النقابة بمقابل غيابهن عن تولي مواقع في قيادة النقابة.

تفرض طبيعة منهجية "دراسة الحالة" بعض المحددات، التي يجب أخذها في الاعتبار عند قراءة الاستنتاجات المستنبطة من هذه الدراسة. أولاً، تعتمد دراسة الحالة كغيرها من أساليب البحث النوعي على ذاتية الباحث/ة وقدرته/ها على قراءة متغيرات الواقع المدروس، وغالباً ما تتسبب هذه الذاتية في اختلاف تحليل أسباب ظاهرة ما من باحث/ة إلى آخر، وتضعب من قدرة الباحثين/ات الآخرين على استخدام منهجية البحث لدراسة ظواهر أخرى. ثانياً، لا تقوم طريقة اختيار حالات دراسة الحالة على أخذ العينات العشوائية الممثلة - وهي

الخطوة الأكثر شيوعاً في الدراسات الكمية - مما يجعلها أكثر عرضة للاستخدام في تأكيد انحيازات الباحث/ة نظراً لاختيار عينات أو حالات تتواجد فيها علامات الظاهرة المراد دراستها. أخيراً، هناك محدودية متأصلة في دراسة الحالة، فهي منهجية لا يمكن من خلالها تعميم استنتاجاتها على عدد أكبر من الحالات الشبيهة. ولكن الهدف من دراسة الحالة الحالية ليس التعميم بقدر ما هو الكشف عن ماهية وكيفية معايشة النساء لتحديات مشاركتهن السياسية في الكيانات المختارة وغيرها من الكيانات التي تتبنى هياكل أو ممارسات مشابهة؛ أي أن الهدف هنا هو القدرة على التعميم التحليلي وليس التعميم الإحصائي.

أولاً: حزب القوات اللبنانية: تكريس الإطار العام للسياسة اللبنانية؟

١) من العسكرية إلى السياسة: أدوار حزبيات القوات

في حين أن الأحزاب السياسية تُعد واحدة من أهم القنوات التي تمكّن المرأة لاختراق المجال السياسي^{٢٠}، لم تكن الأحزاب اللبنانية - تاريخياً - مكاناً مرحباً بالنساء^{٢١}. قبل استقلال لبنان، كانت عضوية الأحزاب السياسية مقتصرة على الرجال، أم بعده فبدأت مشاركة النساء تزداد في المجال العام وعلى إثرها الحياة السياسية الحزبية نتيجة نشاط الجمعيات النسائية وأجيال من النسويات الأوائل^{٢٢}. وبالرغم من تفاعل عدداً من الأحزاب اللبنانية مع نظرائها دولياً^{٢٣} على مشارف الحرب الأهلية اللبنانية، إلا أنها احتفظت ببعض السمات، أهمها الالتزام بالنظام اللبناني السياسي المتمحور حول الطائفة وسلطة الزعماء، بالإضافة إلى تشاؤك معظم هذه الأحزاب في النزاع المسلح والعمل العسكري^{٢٤}؛ على رأسها حزب القوات اللبنانية.

نشأت "القوات اللبنانية" عام ١٩٧٦ إثر قرار توحيد الأحزاب المسيحية تحت قيادة بشير الجميل ولواء تحالف "الجبهة اللبنانية"، كحركة تشكل الذراع العسكري لهذه الجبهة^{٢٥}. في نهاية العام ١٩٨٠، أضحت القوات أكثر تماسكاً ككيان عسكري بعد خروج بعض الميليشيات المسيحية الرافضة لسلطتها وتوسعها. مرّت بعد ذلك بتحويلات عديدة أهمها التركيز على العمل العسكري حتى عام ١٩٩٣، ومن ثم التركيز على العمل السياسي. اعتمدت القوات على علاقتها الوطيدة مع طلبة الجامعات والمدارس - التي قويت عبر اللقاءات داخل الجامعات^{٢٦} - فجاء تجنيدها للطلبة من الفتيات والفتيات واخضاعهم/ن لتدريبات عسكرية عامة وأخرى متخصصة حتى تخرّج من نظام تجنيدها مقاتلين ومقاتلات^{٢٧}. وتزامناً مع العمل العسكري، توفر القوات اللبنانية الخدمات المدنية والاجتماعية من صحة وتعليم ونقل، الأمر الذي جعل منها، مع مرور الزمن، حركة سياسية ذات قاعدة اجتماعية^{٢٨} - خاصة في المناطق التي تتحكم بها^{٢٩}. كان للهيكل المؤسسي للقوات وخطابها أثناء فترة العمل

٢٠ فاطمة سبتي قاسم، **تباين الأحزاب في التحدي وقيادة المرأة لبنان من منظور مقارن**، جامعة كولومبيا، ٢٠١١، صفحة ٢٢.

٢١ بول كنفستون، "النساء والأحزاب السياسية في لبنان: تأملات في التجربة التاريخية"، ٢٠١١، صفحة ١٠ متاح على الرابط: <https://bit.ly/2B823xL> [آخر دخول بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠١٨].

٢٢ ريتا ستيفان، "أربعة موجات من الحركة النسوية اللبنانية"، **العلاقات الدولية الإلكترونية**، ٧ نوفمبر ٢٠١٤، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2BkZPeP> [آخر دخول بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠١٨].

٢٣ بول كنفستون، **مصدر سبق ذكره**، صفحة ١٠-١١.

٢٤ فريد الخازن، "الأحزاب السياسية في لبنان ما بعد الحرب: الأطراف بحثاً عن منتمين"، **مجلة الشرق الأوسط**، المجلد ٥٧ (٤)، ٢٠٠٣، صفحة ٦٠-٦١.

٢٥ الجبهة اللبنانية هي تحالف ضم أحزاب ذات أغلبية مسيحية نشأت في بداية الحرب الأهلية اللبنانية لمواجهة الحركة الوطنية اللبنانية المتحالفة آنذاك مع منظمة التحرير الفلسطينية. للمزيد حول نشأة وتطور القوات اللبنانية، يمكن مطالعة: لويس سيندر، "القوات اللبنانية: أصولها ودورها في السياسة اللبنانية"، **مجلة الشرق الأوسط**، المجلد ٣٨ (١)، ١٩٣٨، صفحة ٣٣-١.

٢٦ موسوعة الأحزاب اللبنانية - الجزء الثاني، إيديتو إنترناشونال، ٢٠٠٦، بيروت، صفحة ٩١.

٢٧ لويس سيندر، "القوات اللبنانية: أصولها ودورها في السياسة اللبنانية"، **مجلة الشرق الأوسط**، المجلد ٣٨ (١)، ١٩٨٤، صفحة ٨-٩.

٢٨ يعرف مسؤول سياسي في حزب القوات اللبنانية -تمت مقابلته في بيروت في ٢١ يوليو ٢٠١٧- أن "تنظيم مقاومة عسكرية نشأت خلال الحرب الأهلية، وضمانة لاستمرارها كان لا بد من الاحتضان الشعبي، وهذا الاحتضان كان وما زال من قبل كل المكونات نساء ورجال".

٢٩ لويس سيندر، **مصدر سبق ذكره**، صفحة ١٦.

العسكري تأثيراً قوياً على عضواتها من النساء اللواتي عاصر بعضهن تلك الفترة، حتى انتهت الحرب وتحولت القوات إلى حزب سياسي عام ١٩٩٣.

وفق تعبير الحزبيات اللواتي تمّ مقابلتهن تولّت القوات "مهمة الدفاع عن الأرض وتعزيز الارتباط بالوطن" في تلك الحقبة من تاريخ لبنان، وهي مهمة جعلت من القتال والاستشهاد من أسس هوية القوات ومَن ينضم إليها^{٣٠}. وعليه فقد جاء انضمامهن للقوات من باب الوفاء للشهداء والجرى، وهي قيم لطالما دعمها الحزب وثمن عليها في خطابه الرسمية^{٣١}. تصف إحدى الحزبيات هذا السياق بالقول: "عندي أقارب مستشهدين بالقوات وأنا أكيد مش أحسن منهم. شبابنا واجهوا الموت وأقل شيء هو استكمال المسيرة"^{٣٢}. عزز من قيمة الوفاء للشهداء لدى أولاء الحزبيات نشأتهم في عائلات انضم معظم أعضائها للقوات -كميليشيا أولاً وبعد تحولها لحزب سياسي لاحقاً - فقد عرفن هؤلاء الشهداء شخصياً، وواكب كثير منهن تولي آبائهن وأقربائهن أدوار عسكرية، فتخبر إحدى القياديات عن هذا الموضوع: "أنا اعرف القوات منذ كان عمري تسع سنوات، أثناء الهجوم على زحلة عندما بدأت الناس تتسلح وأصبح بيتنا مثل الثكنة"^{٣٣}. وأخيراً، بعد أن تحولت القوات إلى حزب عام ١٩٩٣، جاء التقدير الذي تحملنه أولاء الحزبيات لشخص رئيس الحزب سمير جعجع، ليكون أحد الأسباب التي حفزتهن على الانضمام للحزب والاستمرار في عضويته حتى اليوم. فمع نهاية الحرب أصبحت القوات حزباً، ولكن سرعان ما تمّ طه عام ١٩٩٤ ومنع نشاطه، واعتُقل جعجع وأتهم بارتكاب جرائم حرب، وسُجن لمدة ١١ سنة من دون سواه من أمراء الحرب في لبنان^{٣٤}. تعرّض "الحكيم"^{٣٥} لتجربة الاعتقال زاد من تقديره لدى المنتمين/ات للقوات الذين رأوا منه طوال مسيرته عدم تهاون وثبات في مواقفه السياسية، وشكّلت تجربته أحد أبرز حوافز الانضمام والاستمرار مع القوات. فالحزبيات اللواتي تمّ مقابلتهن استذكرن تفاصيل تطال جوانب شخصية الحكيم، وكيفية تعامله مع المواقف وصموده أثناء مرحلة الاعتقال وخطابه التي أعطتهن أملاً، بالرغم من التضيق الذي تعرض له على المستويين الشخصي والعام.

وعليه فقد هيأت وقائع الحرب وما نتج عنها من العوامل السابق ذكرها - الانتماء العائلي للقوات والرغبة في الوفاء للشهداء والتأثر بتجربة جعجع - نساء القوات للقيام بأدوار في إطار العسكرة التي فرضتها الميليشيات على واقعهن الاجتماعي^{٣٦}. فقد رأت الحزبيات اللواتي تمّ مقابلتهن أن العسكرة كانت أمراً طبيعياً و"ضرورة للدفاع عن الوجود"^{٣٧}؛ هذا الوجود اختلفت معانيه بالنسبة لهن فبعضهن ترجمه للطائفة، والبعض الآخر للدين، وعليه رأين أهمية مشاركتهن وأدوارهن في هذا الإطار^{٣٨}. وبحسبهن تنوعت هذه الأدوار من كونها رعاوية وخدمائية - اتساقاً مع الأدوار التقليدية للنساء - مثل الطهي، تأمين المواد الغذائية للقرى، توفير الإسعافات الأولية، تولي الاتصالات والإعلام والمهام الإدارية، وإدارة دور رعاية الأطفال. تطورت هذه الأدوار تدريجياً

٣٠ مجموعة مركزية أجراها فريق البحث مع عدد من الحزبيات في حزب القوات اللبنانية، بيروت، ١٦ مارس ٢٠١٨.

٣١ كلمة الدكتور سمير جعجع ١٦ أيلول ١٩٩١، "مدونة تاريخ القوات اللبنانية، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2vH70IU> [آخر دخول بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠١٨].

٣٢ مجموعة مركزية أجراها فريق البحث مع عدد من الحزبيات في حزب القوات اللبنانية، بيروت، ١٦ مارس ٢٠١٨.

٣٣ وقعت معركة زحلة بين القوات السورية ومليشيات القوات اللبنانية في عام ١٩٨٠-١٩٨١ حدثت على إثرها مواجهات بين الطيران السوري والإسرائيلي وانتهت اللزمة بجلد القوات السورية وميليشيا القوات اللبنانية من المدينة. طالع: فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، لندن، مطبعة بلوتو، ٢٠١٢، صفحة ٢١٦.

٣٤ "العفو عن أمير الحرب السابق في لبنان"، **بي بي سي**، ١٨ يوليو ٢٠٠٥، متاح على الرابط: <https://bbc.in/2MrglOo> [آخر دخول بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠١٨].

٣٥ درج إطلاق تسمية "الحكيم" على الدكتور سمير جعجع في لبنان، لأنه كان يدرس الطب في الجامعة الأميركية في بيروت.

٣٦ ترى بعض الأدبيات التي تقوم بتفكيك "العسكرة" و"المقاومة" أن الحرب قد تفرض على المجتمع تصورات جديدة لرؤية الأدوار الاجتماعية للنساء والرجال، فهي تضيف مهام جديدة لكل منهما بعضها يتفق مع الأدوار الجندرية التقليدية مثل تولي الرجال مهام القتال لكونها تتناسب مع معايير الرجولة والذكورة وتولي النساء مهام رعاوية اتساقاً مع أوتتهن، والبعض الآخر قد يتيح للنساء الانخراط في أنشطة تتحدى تلك الحدود الجندرية التقليدية (gender-bending roles) حتى ولو بشكل مؤقت، فنجد النساء مقاتلات في الميليشيات أو يتولين مهام لطالما احتسبت على الرجال. للمزيد حول ذلك، طالع: جوسلين فيترنا، **النساء في الحروب عمليات التعبئة الصغيرة في السلفادور**، نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٣، صفحة ٦.

٣٧ مجموعة مركزية أجراها فريق البحث مع عدد من الحزبيات في حزب القوات اللبنانية، بيروت، ١٦ مارس ٢٠١٨.

بداية بالمشاركة في أعمال الحراسة^{٣٨}، مروراً بتدريب النساء على تنظيف وتذخير واستخدام السلاح الخفيف أولاً لتمكينهن من الدفاع عن النفس ووصولاً إلى اشتراكهن في العمليات القتالية^{٣٩}. وتسرد الحزبيات تجربة "النظاميات" بكونها أبرز ما يميز تلك الحقبة، وهي فرقة من النساء اللواتي تدربن على القيام بالدور العسكري المباشر عبر القيام بأدوار قتالية ميدانية^{٤٠}. الجدير بالذكر في ما يتعلق بالنظاميات، هو عودة معظمهن لأداء المهام التقليدية للنساء فور انتهاء الحرب، بالنسبة لهن دورهن العسكري كان "مؤقتاً"^{٤١}.

نتج عن نشأة الحزب وهويته وعمله العسكري "ضعفاً في وجود النساء في المواقع القيادية"^{٤٢}، فالعمل العسكري يربط بشكل أساسي بين فكرة "الذكورة" و"الحرب"، وكيف أن الحرب هي ساحة لممارسة العنف والقتل يصبح من خلالها الذكور "رجالاً" ويلقى عليهم بمسؤولية الدفاع عن الأمة أو الطائفة أو الحزب^{٤٣}. كذلك تتجلى تصورات الحزب عن العمل العسكري في تقرير مصور يوثق الحزب من خلاله تاريخه العسكري والحروب التي خاضها ودورات تخريج المقاتلين، ونجد فيه غياب توثيق مشاركة النظاميات، بل تظهر فيه النساء كضحايا للحرب يطلبن الدعم والحماية^{٤٤}. الاستثناء الوحيد هو ما يرد عن الدور الذي لعبته السيدة ستريدا جعجع - زوجة رئيس الحزب - من أجل تماسك الحزب أثناء وجوده في السجن.

يتوافق هذا التصوير مع الصورة النمطية العامة للنساء خلال الحروب والنزاعات بوصفهن "ضحايا" لا فاعلات أو مؤثرات، وكذلك مع كون حزب القوات كغيره من الأحزاب اليمينية لم يسعَ لرؤية أدوار النساء في إطار بديل عن الإطار التقليدي لأدوارهن الرعائية، ولم يحاول صياغة مطالب خاصة بالنساء في ذلك الوقت، بل كانت أدوار النساء تخدم الأهداف العسكرية، وهو أمر يتفق مع الأطر العامة المحافظة التي تعمل من خلالها الأحزاب اليمينية في مختلف السياقات السياسية^{٤٥}.

٢ "مرحلة الاعتقال": أدوار أكبر للنساء؟

مع انتهاء الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٩٠، قامت النساء بأدوار متنوعة سواء على مستوى النضال الطلابي أو العمل ضمن مؤسسات الحزب الإعلامية والبحثية. كما عزز الحزب خلال هذه المرحلة الانتقالية - ما بين انتهاء الحرب الأهلية واعتقال رئيس الحزب (١٩٩٠-١٩٩٤) - الوعي السياسي للحزبيات عن طريق دورات الإنماء الفكري، والتي اتخذت مسميات "دورات الأركان" و "دورات الطلائع"^{٤٦}. ولكن لم تستمر هذه المرحلة طويلاً، إذ شهد الحزب حادثاً مفصلياً في تاريخه، وهو اعتقال رئيسه سمير جعجع في ١٢ نيسان / أبريل ١٩٩٤.

جاء اعتقال جعجع في إطار موجة تضيق من قبل السلطات اللبنانية على حزب القوات تضمنت توقيف رموز حزبية وإحالتها للقضاء المدني والعسكري، وملاحقة عناصر مصلحة الطلاب، مدهامة لمقاتلي القوات وطرد الحزب من مقره الرئيسي في الكرنيتينا^{٤٧}. انعكس هذا التضيق على الأدوار التي لعبتها النساء فخلق فرصاً جديدة لمشاركتهن بأدوار لم تكن متاحة أمامهن من قبل، وهو ما يتفق مع الأدبيات المتعلقة بمشاركة النساء في

٣٨ المصدر السابق.

٣٩ لمياء رستم شحادة، "نساء في الميليشيات اللبنانية" في **النساء والحرب في لبنان**، مطبعة جامعة فلوريدا، ١٩٩٩، صفحة ١٥٥.

٤٠ بحسب شهادة كانت هناك ثلاثة وحدات للنظاميات في بيروت وكفيا في قضاء المتن وجميع من انضمن إلى الوحدات النسائية تعرفن على الوحدات عندما أتيهن بصبغة إباحتهن أو إخوانهن أو أبناء عمومتهم (رجال من عائلاتهم). طالع صفحة ١٥٦، **المصدر السابق**.

٤١ لمياء رستم شحادة، **المصدر السابق**، صفحة ١٥٩.

٤٢ مقابلة أجراها فريق البحث مع مسؤول سياسي من حزب القوات اللبنانية، بيروت، ٢١ أغسطس ٢٠١٧.

٤٣ سون هاغبول، "الرجل (الصغير) الميليشيا: الذكرة والذكورية العسكرية في لبنان، **مجلة دراسات المرأة في الشرق الأوسط**، المجلد ٨، (١)، ٢٠١٢، صفحة ١٢٨.

٤٤ القوات اللبنانية، المقاومة المستمرة، بيروت ٢٠١٤، متوافر على الرابط التالي: <https://bit.ly/2MrgEc0> [آخر دخول بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٨].

٤٥ سيلفيا أرزلي، "ما زالت أحزاب الرجال؟ الجندرة والحق الراديكالي في منظور مقارن"، **سياسات غرب أوروبا**، المجلد ٤٠، (٤)، ٢٠١٧، صفحة ٨١٥.

٤٦ مجموعة مركزة أجراها فريق البحث مع عدد من الحزبيات في حزب القوات اللبنانية، بيروت، ١٦ مارس ٢٠١٨.

٤٧ موسوعة الأحزاب اللبنانية الجزء الثاني، إيديتو إنترناشونال، ٢٠٠٦، بيروت، صفحات ٩٣-٩٥.

الحراك الثوري أو المسلح^{٤٨}. قيد التضييق الأمني قدرة الرجال على التحرك، الأمر الذي شكل العامل الأبرز في التوسع النسبي لمساحة أدوار النساء خلال تلك المرحلة وفق ما تستعرضه الحزيبات^{٤٩}. فقد تولت سبع ضابطات إداريات ومسؤوليات عسكرية منها الحماية الشخصية لزوجات رئيس الحزب ولقاء الحزبيين في المناطق وتوزيع المساعدات على عائلات المعتقلين^{٥٠}. بالتلازم مع ذلك، انخرطت النساء في مستويات متنوعة من العمل الحزبي منها العمل الطلابي شبه السري في الجامعات والنوادي الثقافية والرياضية ودفاع المحاميات عن المعتقلين. يضاف إلى ذلك العمل الميداني المباشر من خلال توزيع المنشورات والمشاركة في المسيرات، وتنظيم تحركات الاحتجاج والمظاهرات، والمواجهة مع القوى الأمنية مباشرة في الشارع^{٥١}.

لا يمكن قراءة أدوار النساء خلال مرحلة الاعتقال (١٩٩٤-٢٠٠٥) خارج سياق ملامح تلك الفترة التي تولّت فيها زوجة رئيس الحزب ستريدا جعجع المسؤولية الأولى في الحزب وساهمت وفق تعبير مسؤول حزبي في "الحفاظ على تماسك الحزب واستمراره"^{٥٢}. وهناك إجماع من قبل مختلف من التقينا بهم على امتلاك السيدة جعجع كل العوامل الذاتية الخاصة التي مكنتها من القيام بهذا الدور القيادي إضافة إلى وجود بيئة حاضنة وداعمة لها من بعض الحزبيين. مقابل هذا الدعم، واجهت السيدة ستريدا جعجع تضييق من جهات رسمية ومن شخصيات حزبية رفضت تولي امرأة موقع القيادة باعتبارهم أحق بتولي رئاسة الحزب. وأدى الدور المتصاعد لبعض الحزيبات لامتداد التضييق الأمني والسياسي والملاحقة القضائية إليهن، وقد كانت تجربة اعتقال أنطوانيت شاهين - عام ١٩٩٤ - التي عذبت في سجنها المثال الرئيسي الذي أشارت إليه من تحدثنا معهن من نساء الحزب، فقد رأين حالتها شاهدة على التنكيل الذي لحق ببعض نساء القوات نتيجة دورهن المتزايد في تلك الفترة^{٥٣}.

على الرغم من الدور الذي لعبته زوجة رئيس الحزب، ومن توسع مشاركة النساء التي سبق عرضها، إلا أن هذا لم ينعكس على صعود عدد أكبر من النساء لأدوار أساسية في العمل السياسي الحزبي، وكذلك لم تحتل قضايا النساء أولوية على أجندة الحزب. يحيل مسؤولون في الحزب هذا الأمر إلى انشغال الحزب بقضايا أكثر أولوية مثل "الاحتلال السوري ووجود رئيس الحزب في السجن"^{٥٤}. ولكن اليوم وبعد انتهاء هذه الظروف السياسية لا تبعد الصورة كثيرة الاختلاف، ويستمر وجود تفاوت بين تصدير الحزب لنفسه حزباً داعماً ومناصرّاً للمرأة وقضاياها، من دون أن ينعكس هذا على أوضاع النساء داخله كما ستوضح الأقسام التالية.

٣) بنية حزبية تعرقل ترقّي النساء سياسياً

أعلن الحزب برنامجه ونظامه الداخلي عام ٢٠١٢، الأمر الذي أعطى أملاً بولادة فرصاً أكبر للتفاعل مع قواعد شعبية أوسع وربما فرصاً أكبر أمام النساء. فوفقاً لإحدى الحزيبات: "الحزب صار سياسياً، هذا يعني التواصل مع كل الناس، وأن لا يبقى خارج القرار [السياسي الوطني]"^{٥٥}. ولكن حتى اليوم تظل نسبة تواجد النساء في قاعدة

٤٨ لندام موباو، "المرأة في الحركات الثورية: أنماط متغيرة من نضال حرب العصابات في أمريكا اللاتينية"، *علم الإنسان الجديلي*، المجلد ١٥ (٢١١)، ١٩٩٠، صفحة ٢١٧.

٤٩ مجموعة مركزية أجراها فريق البحث مع عدد من الحزيبات في حزب القوات اللبنانية، بيروت، ١٦ مارس ٢٠١٨.

٥٠ المصدر السابق.

٥١ المصدر السابق.

٥٢ مقابلة أجراها فريق البحث مع مسؤول حزبي في حزب القوات اللبنانية، طبرجا، ١٥ سبتمبر ٢٠١٧.

٥٣ كانت شاهين عضوة في حزب القوات، وقد تم اعتقالها على إثر اتهامها بقتل أحد القساوسة. بعد خروجها من السجن عام ١٩٩٩ أصبحت شاهين ناشطة ضد التعذيب وعقوبة الإعدام. للمزيد حول تجربتها: "أنطوانيت شاهين في الذكرى ال-٢٢ لتفجير كنيسة سيدة النجاة"، موقع *يوتيوب*، ١ آذار ٢٠١٦، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2P9ttGK> [آخر زيارة بتاريخ ١٠ أغسطس ٢٠١٨]؛ "منظمة العفو الدولية تنتقد تعذيب النساء في لبنان. اغتصاب وتعليق كالفروج وإطفاء سجاير في الأجساد"، *البوابة*، ٢٣ أغسطس ٢٠٠١، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2M9d4nG> [آخر دخول بتاريخ ١٠ أغسطس ٢٠١٨].

٥٤ مقابلة أجراها فريق البحث مع مسؤولة حزبية في حزب القوات اللبنانية، الضبية، ١٤ أغسطس ٢٠١٧.

٥٥ مجموعة مركزية أجراها فريق البحث مع عدد من الحزيبات في حزب القوات اللبنانية، بيروت، ١٦ مارس ٢٠١٨.

الحزب لا تتخطى الثلاثين في المئة، وتتفاوت مسؤولياتهن ما بين العمل ضمن مصلحة الطلاب إلى تولى مسؤولية الأمانة العامة للحزب؛ وهو الموقع الأول على المستوى الإداري والتنظيمي. بين هذين الموقعين تنوع فضاءات العمل داخل الحزب لتشمل قطاع المصالح الذي يضم العاملين في مهن نقابية (مثل الأطباء والمصرفيون)، جهاز الشؤون الاجتماعية، جهاز الشهداء والجرحى والمصابين، جهاز تفعيل دور المرأة الذي تتولى النساء عضويته ومسؤوليته بالكامل. كما تتولى بعض الحزبيات مسؤوليات في بعض المكاتب وأبرزها مكتب السياسات العامة، ومكتب العلاقات مع الأحزاب الخارجية. على الرغم من تولى النساء مسؤولية هذه المواقع، إلا أن معظم هذه المواقع يكرس للصورة النمطية والأدوار التقليدية للمرأة (أجهزة ذات علاقة بأدوار النساء الرعائية مثل جهاز الشهداء، مهام تتطلب تواصل إعلامي، أو توفير الخدمات الاجتماعية)، بعيداً عن مواقع "صنع القرار السياسي" (مثل المواقع ذات الصلة بالترشيحات الانتخابية ورئاسة بعض المكاتب السياسية). لا ينفي هذا أهمية تواجد النساء في القواعد والمستويات الوسيطة للإدارة، ولكن يسجل فقط غيابهن بشكل ملحوظ عن مواقع اتخاذ القرار السياسي.

كذلك يجدر ذكر ضعف تواجد النساء في المواقع التي تتطلب مهام ميدانية مثل "مسؤولة منطقة" و"مسؤولة مركز" وهي أدوار محورية لعمل الحزب وبناء قاعدته الشعبية؛ فوفقاً للنظام الداخلي للحزب، المنطقة هي هيئة حزبية لامركزية نطاقها هو القضاء في التنظيم الإداري للدولة اللبنانية^{٥٦}، أما المركز فهو يشكل الوحدة الأساسية في بنية الحزب اللامركزية الجغرافية^{٥٧}. تحيل الحزبيات الأمر لعدم ملائمة المسؤوليات التي تقتضيها هذه المواقع مع وضعية النساء الاجتماعية والتزامتهن الأسرية. تروي إحداهن: "كل الشغل يقع على رئيس القسم وهو على احتكاك بالناس، يدخل على المنازل، ويستقبل الأشخاص في أي وقت لتلبية طلباتهم. وهذا الموقع ليس سهلاً على المرأة"^{٥٨}. فبالنسبة للعضوات وكذلك القيادات الحزبية، المسؤوليات الميدانية تستدعي الكثير من العمل الدؤوب مع القاعدة الحزبية في المناطق، وهو أمر يتطلب وقت وتفرغ لا يتوفر بالضرورة لدى النساء الحزبيات اللواتي يتحملن مسؤولية أسرة بجانب عملهن الحزبي. وعليه، فكثيراً ما تنسحب النساء من العمل الحزبي عند الزواج وتأسيس أسرة بسبب ضعف الدعم والتضامن من جانب الأسرة وجرا الأعباء التي يفرضها الدور الإنجابي. وتخبر إحداهن "أنا أشارك بفعالية لأنني عازبة، لو كنت متزوجة لتغير الأمر"^{٥٩}. تتفق تعليقات حزبيات القوات جزئياً مع ما نعرفه مسبقاً من دراسة تأثير عوامل مثل بناء الأسرة وعلاقات القوة داخلها بين الأزواج والزوجات، فالأخيرة وجدت تأثيراً إيجابياً للاستقلالية المادية للأزواج وما يستتبعها من استئثار في قرارات الأسرة على نشاطهم السياسية وقدرتهم على مراكمة الخبرة السياسية^{٦٠}.

كذلك أضفن أن هذه المواقع ترتبط "بالانتخابات"، ومن المفضل أن يتواجد فيها أفراد تقبلهم القاعدة الشعبية للحزب؛ وهم في معظم الحالات من الرجال. يؤثر ذلك بلا شك على ضعف تراكم خبرة النساء السياسية، وعلى بناء أرضية سياسية تؤهلن للعب أدوار تمثيلية في مراحل لاحقة من العمل السياسي. ولم يتخذ الحزب أية مبادرات لتعديل هذا الواقع، باستثناء وجود توجه مبدئي من الأمانة العامة يقضي "بالطلب من منسقي المناطق تعيين نساء في اللجان وإعطائهن أدواراً قيادية على مستوى المناطق"^{٦١}، وهو أمر لم يُشرع في تنفيذه بعد.

٥٦ تقسم الدولة اللبنانية إدارياً إلى ٨ محافظات (المستوى الأول في التقسيم الإداري) و ٢٥ قضاء (المستوى الثاني)، طالع: التنظيم المؤسسي والإداري للأراضي اللبنانية (٢٠١٦)، متاح على الرابط: <https://bit.ly/20x28gw> [آخر زيارة بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١٨].

٥٧ يمكن الاطلاع على البنية الداخلية لحزب القوات اللبنانية من خلال الاطلاع على النظام الداخلي الخاص به. وهو متاح على الرابط التالي: <https://bit.ly/2nzoQc6> [آخر زيارة بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٨].

٥٨ مجموعة مركزة أجراها فريق البحث مع عدد من الحزبيات في حزب القوات اللبنانية، بيروت، ١٦ مارس ٢٠١٨.

٥٩ المصدر السابق.

٦٠ خلصت دراسة برنز - وهي من الأدبيات المحورية - إلى أن تأثير علاقات القوة وترتيبها داخل الأسرة أكبر من تأثير هيكل بناء الأسرة (أسرة بها أطفال أو بلا أطفال). طالع: نانسي برنز وسواها، **الجذور الخاصة للعمل العام: النوع الاجتماعي والمساواة والمشاركة السياسية**، مطبوعات جامعة هارفارد ٢٠٠٩، صفحات ٣٣١-٣٣٣.

٦١ مقابلة أجراها فريق البحث مع مسؤولة حزبية في حزب القوات اللبنانية، معراب، ٢٢ أغسطس ٢٠١٧.

على مستوى الانتخابات البلدية التي تشكل محطة أساسية في الحياة السياسية اللبنانية، ليس هناك رقماً واضحاً لنسبة النساء المرشحات أو الفائزات الحزبيات الممثلات للحزب^{٦٢}. تزعم قيادة الحزب دعمها ترشيح النساء في الانتخابات البلدية الأخيرة، ولكن هذا الدعم كان مقيداً في المناطق التي غلبت عليها التحالفات بين الأحزاب اللبنانية المختلفة والتي تتم بناءً على توازنات طائفية بالأساس، حيث الأولوية للتسويات السياسية والحصول على المقاعد. كذلك في الدوائر التي يضطر فيها الحزب لعقد تحالفات مع قوى سياسية أخرى، إن الأولوية بحسب جميع من التقينا بهم هي صياغة تحالفات تنعقد لمصلحة الحزب بالدرجة الأولى إذ "لا يمكن المخاطرة بالمقعد"^{٦٣}.

أما على مستوى التمثيل البرلماني، شارك حزب القوات اللبنانية في الندوة البرلمانية وفي غالبية الحكومات بعد خروج الدكتور سمير جعجع من السجن. ضمت كتلته البرلمانية طيلة السنوات الماضية - وحتى في برلمان ٢٠١٨ الجديد - امرأة واحدة هي النائب ستريدا جعجع، فيما لم تختار القيادة أية امرأة لمنصب وزيرة في السلطة التنفيذية. وينعكس ذلك الواقع داخلياً على مستوى تمثيل النساء في عضوية الهيئة التنفيذية التي تضم رئيس الحزب والوزراء والنواب، وي طرح سؤالاً عن مدى جدية الحزب والتزامه بدعم تمثيل المرأة بعيداً عن العائلية السياسية التي يشير إليها تواجد ستريدا جعجع الدائم ضمن الكتلة البرلمانية.

وفي سياق متصل لم يتخذ الحزب أية إصلاحات بنوية من شأنها تعزيز مشاركة النساء داخلياً. يبدو ذلك جلياً في عدم طرحه رؤية واضحة من الحصة (الكوتا) النسائية على سبيل المثال (أو حتى تبنيها على مستوى القوانين الانتخابية البرلمانية والبلدية). تعزى مسؤولية حزبية ذلك نتيجة الخلاف داخل الحزب، فهناك موقفان: الأول رافض لتبنيها ويؤيد اعتماد الحزب على معايير الكفاءة في الترقى السياسي وليس النصاب العددي، والثاني يدعو إلى تبنيها كإحدى آليات تعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة^{٦٤}. ولكن يبقى موقف الحزب ثابت بالرفض على المستوى الداخلي، ومحاييد على المستوى العام، فإن الحزب أعلن عدم نيته الدفاع أو الاعتراض على الكوتا، خوفاً من تضييع فرص التوافق والتسوية السياسية بعد امتداد الأزمة السياسية لسنوات والتمديد المتعاقب للمجلس النيابي^{٦٥}.

كذلك تغيب النساء عن المشاركة في صياغة الوثائق الخاصة. تعبر الحزبيات عن أن كتابة النظام الداخلي للحزب تولاه رجال كانت أولوياتهم كتابة نظام حزبي فحسب من دون التفكير بقضايا النساء (مثل تعرض النساء للعنف أو التحرش الجنسي). وعليه فقد جاء النظام الداخلي خالٍ من أي تدابير تكفل حماية النساء والفتيات الحزبيات في حال حدوث أي انتهاكات مبنية على أساس النوع الاجتماعي. ولكن اختلفت الحزبيات بين من يؤكد حدوث انتهاكات ووجوب توفير نص حمائي بدلاً من الاعتماد على قيم الدين المسيحي كضمانة لمنع حدوث حالات تحرش جنسي - وهو المسار الذي يتبناه الحزب اليوم - وأخرى ينفي وجود هذه الحوادث من الأصل داخل الحزب^{٦٦}.

وأخيراً، نجد داخل الحزب جهاز تفعيل دور المرأة الذي حلّ محلّ "لجنة المرأة"، من دون هيكلية واضحة بالرغم من وضع خطة خاصة به في العام ٢٠١٧. يركز الجهاز عمله على التثقيف السياسي للنساء في المناطق بالتعاون مع

٦٢ على المستوى الوطني، كان ثمة تقارب في نسبة ترشح النساء بين استحقاق ٢٠١٠ و٢٠١٦، إذ ارتفع عدد المرشحات على مستوى لبنان من ١٣٤٦ إلى ١٤٨٥ أما نسبة الفائزات من النساء، فقد ارتفعت من ٤,٧% عام ٢٠١٠ إلى ٥,٦% عام ٢٠١٦. هذه الأرقام مستمدة من عرض الهيئة اللبنانية لشؤون المرأة اللبنانية لنتائج مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية في يوليو ٢٠١٦.

٦٣ مقابلة أجراها فريق البحث مع مسؤولة حزبية في حزب القوات اللبنانية، طبرجا، ٢٨ يوليو ٢٠١٧.

٦٤ المصدر السابق.

٦٥ مقابلة أجراها فريق البحث مع مسؤول حزبي في حزب القوات اللبنانية، طبرجا، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧.

٦٦ مجموعة مركزة أجراها فريق البحث مع عدد من الحزبيات في حزب القوات اللبنانية، بيروت، ١٦ مارس ٢٠١٨.

جهاز التنشئة السياسية، كما إنه يضغط لزيادة عدد النساء في المواقع القيادية^{٦٧}. تبرز في الجهاز إشكالية هامة وهي الفصل ما بين مفاهيم "النسوي" و"السياسي"، باعتبارها مفاهيم منفصلة نظرياً أو عملياً (على مستوى فصل المهمات والأدوار)، فمَن تلعب دوراً سياسياً لا تنتمي إلى الجهاز، ولا ترى حاجة إلى التواجد فيه^{٦٨}. يطرَح هذا النقاش تساؤلات حول ماهية الدور المتوقع للقطاع النسائي في الأحزاب وضرورة التفكير في نموذج مختلف^{٦٩}، ويشير إلى أهمية أن تعي الهياكل السياسية أن لا تعزل من خلال بنيتها النساء بوضعهن في فضاءات أو جيتوهات خاصة بهن وبقضاياهن^{٧٠}، من دون إتاحة فرص لهن للتفاعل مع قضايا أعم.

٤ خطاب الحزب الخارجي وممارساته الإقصائية داخلياً

تلازماً مع بنية الحزب التي لا تسهل من مشاركة النساء سياسياً داخله، ووثائقه التي لا تولي لقضاياهن حساسية خاصة، تأتي ممارسات ومواقف الحزب لتوضح تباين ما يعلنه الحزب من مناصرة لمشاركة النساء في خطابه الخارجي للجماهير، وواقع ما يعيشه النساء داخل الحزب. جاء على رأس هذه الممارسات مفهوم "المصلحة الحزبية" وهو يشير إلى أولوية الفوز بالمقعد النيابي والبلدي، فطبقاً للنقاش مع الحزبيات، يقوم الحزب بترشيح المرأة التي تستطيع نيل أصوات بما يؤمن للحزب الفوز بالمقعد النيابي أو البلدي. تؤكد حزبية قيادية على هذه المصلحة هي المعيار الأول: "هناك مسائل لا تصلح فيها المقاربات النسوية. رئيس الحزب ما يفكر عند اتخاذ القرارات الرئيسية بأن الموضوع يعني امرأة أو رجل، هو يفكر بمصلحة الحزب"^{٧١}. وعلى هذا الأساس تحضر الكفاءة كمعيار أساسي في تحليل أسباب محدودية أدوار النساء. وفقاً لغالبية من التقينا بهم إن الحزب يوكل المهمات للشخص المناسب أنثى كان أو ذكراً، ولا يمارس تمييزاً على أساس النوع الاجتماعي؛ ورددت الحزبيات أن ما يحدد فرص للنساء للترقي هو قدرتهن على "إثبات الذات"، فتعلق إحداهن: "لما تشتغلي وبتساعدي الناس وتعطيهم الثقة وبتشتغلي من كل قلبك وتعطي قد ما فيك للحزب بتأخدي مواقع"، وتخبر أخرى: "المشكلة عند المرأة نفسها. هي لا ترغب بتولي مواقع قيادية، وليس لديها شغف بالعمل السياسي. المرأة لا تحب العمل السياسية"^{٧٢}. يشير ما سردته الحزبيات إلى ترسخ الثقافة الأبوية لديهن حول مشاركة النساء ومطالبتهن بإثبات أنفسهن، وامتلاك الإرادة الحقيقية والعمل الجاد قبل المطالبة بتولي مواقع عليا، في حين لا يستخدم ذات الخطاب مع أقرانهن من الرجال. كذلك يدل على عدم رؤية بعضهن للأسباب البنيوية - المشار إليها آنفاً - المسؤولة عن عدم قدرة النساء على مراكمة الخبرة السياسية، وبالتالي استدامة قلة كفاءتهن.

تتقاطع "المصلحة الحزبية" هذه مع "المصلحة الطائفية" التي تتحقق تبعاً للتحالفات السياسية التي ينضم إليها الحزب ليعلي من فرص فوزه بالمقاعد الانتخابية. حيث تستعرض الحزبيات الدوائر الانتخابية المختلفة التي تدفع بالحزب إلى التدقيق في أسماء المرشحين وإلى صياغة التحالفات بشكل يضمن المقعد "للطائفة"^{٧٣}. تسلّم وتدافع الحزبيات عن أهمية المصلحة الطائفية لما تربته فيها من ضمانة لتمثيل "حقوق الجميع [الطوائف]".

في سياق المصلحتين الحزبية والطائفية، تعترف الحزبيات بضعف تقدير المهمات التي يقمن بها النساء وبتمهيش آراءهن وعدم أخذها على محمل الجد. تردف إحداهن: "إذا كنا ضمن مجموعة رجال أي فكرة تطرحها

٦٧ على المستوى الخارجي، يدعم الجهاز الشراكات مع المنظمات النسوية، من خلال الأنشطة أو عبر تبني مشاريع القوانين التي تعمل عليها هذه المنظمات.

٦٨ مقابلة أجراها فريق البحث مع مسؤولة حزبية في حزب القوات اللبنانية، الضبية، ١٤ أغسطس ٢٠١٧.

٦٩ ترى إحدى النسويات أن هذه الوحدة يجب أن تشكل من نساء ورجال، وأن تعمل لإدماج قضايا النساء في الحزب، من خلال التمكين السياسي للحزبيات، كما إنها تعمل ليدافع الحزب عن قضايا النساء من خلال تطبيق مقاربات النوع الاجتماعي في كل المحاور (الهيكلي، التواصل، الموارد، الخطاب) من مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة نسوية حقوقية من لبنان، بيروت، ٢٦ يوليو ٢٠١٧.

٧٠ "تحويل سياسة النساء الي جيتو" كما هو موضح من قبل كيشوار ١٩٩٦ في ديورا ح سميت، **إيجاد السلطة: المشاركة السياسية بين الجنسين والمرأة السياسية في راجستان، الهند**. أطروحة دكتوراه، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (المملكة المتحدة)، ٢٠٠٥، صفحة ١٧٢.

٧١ مقابلة أجراها فريق البحث مع مسؤولة حزبية في حزب القوات اللبنانية، معراب، ٢٢ أغسطس ٢٠١٧.

٧٢ مجموعة مركزة أجراها فريق البحث مع عدد من الحزبيات في حزب القوات اللبنانية، بيروت، ١٦ مارس ٢٠١٨.

٧٣ تقسم مقاعد الدوائر الانتخابية تقسيماً طائفيًا لضمان تمثيل الطوائف المختلفة المتواجدة بالمناطق الجغرافية التي تقع في نطاق تلك الدوائر.

امرأة لا تهاجم، ولكن لا تؤخذ على محمل الجد"، وكذلك أشرن إلى مراقبة ونقد طريقة لباس وشكل المسؤولة الحزبية بدلاً من التفاعل مع ما تطرحه من أفكار ومواقف، فتعبر إحداهن عن كون كثير من رجال الحزب يرون الحزبيات كـ "نساء" فقط بمعزل عن أدوارهن "السياسية والقيادية"^{٧٤}. بالمقابل، تسرد إحدى الحزبيات تجربتها في الترشح لموقع قيادي - تحدياً لهذا التهميش - داخل الحزب وعدم اكتراثها بالمعارضة التي تكررت في جملة "ليش امرأة ما عاد في رجال"^{٧٥}.

يبدو من قراءة وتحليل هذه الديناميات أن للحزب موقف مجتزأ من قضايا النساء ومن دعمهن داخله وهو ما ينعكس على مواقفه العلنية. فقد قدم الحزب عدداً من مقترحات القوانين الخاصة بحقوق النساء بشكل خاص منها مشروع قانون لتعديل أحكام المادتين ٥٠٣ و ٥٠٤ من قانون العقوبات واللذين يتعلقان بالاغتصاب الزوجي، واقتراح قانون للحماية من تزويج الأطفال والطفلات. في حين يرفض الحزب أي تعديل يطال قانون الجنسية اللبناني الذي يمنع النساء من منح الجنسية لأسرهن، "بسبب خصوصية وضع لبنان والخوف من الخلل الديموغرافي ومن إخفاء مشاريع توطين"^{٧٦}، وهو ما أيدته إحدى الحزبيات بقولها: "أنا في قضية الجنسية لا أفكر بالمرأة، أنا أفكر بوجودي. أنا أخرج من نسويتي لأن همي الأساسي وجودي الطائفي وخوفي من المس بهذا الوجود"^{٧٧}.

وفي النهاية، انتقل القوات من كونه ميليشيا عسكرية انخرطت من خلالها قلة من نساته في الأدوار العسكرية والأخريات في مهام رعائية متصلة بالعمل العسكري من دون تغيير منظور رؤية الحزب لأدوار النساء داخله. كذلك أثناء فترة التصييق والاعتقالات وحينما توافرت الفرصة للنساء لأداء أدوار أكبر، لم يستطعن الترقى لأدوار قيادية - باستثناء صعود ستريدا جعجع - فلم تكن الأولوية للنساء أو تمكينهن. أما اليوم فتواجه نساء الحزب عقبات بنوية تفرضها عليهن الأدوار التي من شأنها إعدادهن سياسياً، وأخرى تتصل بالتفاوت بين خطابه العام المناصر للنساء وممارساته ودينامياته الداخلية التي توضح النظام السياسي العام في لبنان الذي يعتمد على الطائفية والعائلية السياسية كأدوات أساسية في الحكم. تتقبل بعض حزبيات الحزب هذا النظام وتسلم بضرورة استخدام أدواته لتحقيق المصالح الحزبية والطائفية، في حين تتحدى حزبيات أخريات - ولو بشكل فردي - سلطة الرجال ضمن الحزب وتحاول اكتساب فضاءاً للترقي السياسي داخله.

ثانياً: طلعت ربحتكم: حدود التعبئة الأفقية؟

١) دورات الاحتجاج الاجتماعية في لبنان

تتنوع تعريفات الحركات الاجتماعية تبعاً لتعدد المقاربات والمنطلقات النظرية والمنهجية^{٧٨}. وعليه تتبنى الدراسة تعريفاً للحركات الاجتماعية على أنها الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين، ويُبدل من قبل مجموعات من خارج النظام السياسي تسعى للتأثير في صنع القرار برفع مطالب

٧٤ مجموعة مركزة أجراها فريق البحث مع عدد من الحزبيات في حزب القوات اللبنانية، بيروت، ١٦ مارس ٢٠١٨.

٧٥ المصدر السابق.

٧٦ مقابلة أجراها فريق البحث مع مسؤول سياسي في حزب القوات اللبنانية، طبرجا، ١٢ أكتوبر ٢٠١٧.

٧٧ مجموعة مركزة أجراها فريق البحث مع عدد من الحزبيات في حزب القوات اللبنانية، بيروت، ١٦ مارس ٢٠١٨.

٧٨ هناك مداخل متنوعة لدراسة الحركات الاجتماعية منها الجانب التنظيمي الذي ركز عليه كلا من رالف تورنر (Ralph Turner) ولويس كيليان (Lewis Killian) معتبرين إنها نوع غريب من السلوك الجماعي يتناقض مع السلوك "التنظيمي" و"المؤسسي". أما ماير زالد (Mayer Zald) فيركز على التغيير كبعد أساسي في نشأة الحركات الاجتماعية، في حين إن تشارلز تيلي (Charles Tilly) يربطها بالعملية السياسية حيث تحاول الفئات المستبعدة الوصول إلى النظام السياسي القائم. أما آلان تورين (Alain Touraine) فيركز على فكرة الصراع من أجل الموارد، بالمقابل يبدو البيروتو ميلوتشي (Alberto Melucci) مهتماً بالثقافة والهوية كأحد أبعاد هذا الصراع. للمزيد، طالع: ماريو دياني، "مفهوم الحركة الاجتماعية"، المراجعة السيسولوجية، المجلد ٤٠ (١)، ١٩٩٢، صفحات ٢٥-١.

لدى الدولة، وتتبنى أهدافاً لا تحاول تحقيقها من خلال آليات العمل السياسي المباشر أو المؤسسي، كون الاستحواذ على السلطة لا يمثل لها غاية^{٧٩}.

شكلت هذه الحركات جزءاً كبيراً من الحراك الثوري العربي في المنطقة منذ نهاية عام ٢٠١٠. وشهد لبنان كغيره من الدول العربية أشكالاً عديدة من الحراك في مناسبات شتى، كان أبرزها حراك العام ٢٠١٥، الذي لا يمكن قراءته من دون العودة إلى عام ٢٠١١، حين أطلقت مجموعة تضمّ جهات عدة حملة "إسقاط النظام الطائفي" في لبنان. في مارس من العام ٢٠١١، سار آلاف المتظاهرين في بيروت مرددين شعارات "الشعب يريد إسقاط النظام الطائفي"، "الطائفية هي أفيون الشعوب"، و"ثورة، ثورة ضد الطائفية"^{٨٠}. نجح المنظمون في اجتذاب آلاف المتظاهرين إلى الشارع، واعتُبرت الحملة من أهم الحملات التي حشدت ضد النظام الطائفي في لبنان منذ انتهاء الحرب الأهلية. ولكن لم يدم الحراك طويلاً نظراً لحدوث الانقسامات بين صفوف الحركات المكونة له، والتوقف أمام قضية كيفية تناول رموز الطوائف أو كيفية إعادة تشكيل مستقبل لبنان السياسي^{٨١}.

لحقت بحملة "إسقاط النظام الطائفي"، دورة احتجاجية أخرى - وهي ما بات يعرف بحراك صيف العام ٢٠١٥ - حين تراكمت كميات هائلة من النفايات في شوارع بيروت وجبل لبنان، وبدأ المتظاهرون يحتجون في المناطق ومن ثم المراكز، وأخيراً في العاصمة. أعاد حراك عام ٢٠١٥ المواجهة مع السلطة الى الواجهة، وعزز فكرة القدرة على مواجهة السلطة في الشارع، لا سيما إنه تزامن مع وضع سياسي وأمني غير مستقر وضعف وفراغ في المؤسسات السياسية^{٨٢}، وجاء ليبي على "نضالات عمالية ومدنية سابقة"، بل وليتخطاها - تحديداً خلال تظاهرات أغسطس الحاشدة - باستقطابه فئات اجتماعية و عمرية جديدة ورفع له لسقف المطالب في وجه السلطة^{٨٣} فوفقاً لتعبير معظم من التقينا بهم، كان حراك عام ٢٠١٥ "مساحة غير مقيدة المطالب والأطر"، وبدأ أنه يعبر عن ذاته بشكل تلقائي وعفوي^{٨٤}. إذ لم تعد مطالب الحراك إنهاء أزمة النفايات فقط، بل تعدتها إلى المطالبة باستقالة وزير البيئة آنذاك، ومحاسبة شخصيات أمنية وسياسية مسؤولة عن ردة الفعل العنيفة التي واجهت بها القوى العسكرية والأمنية المحتجين سلمياً في الشارع، لتنتهي المطالبة الشعبية بإحياء المؤسسات من خلال قانون انتخابي جديد وعصري يعيد رسم المشهد السياسي في لبنان^{٨٥}.

٢ "طلعت ربحتكم": حركة احتجاجية عفوية؟

برزت مجموعات عديدة خلال حركة الاحتجاجات في العام ٢٠١٥، كان أبرزها مجموعة "طلعت ربحتكم"، "بدنا نحاسب"، "شباب ٢٢ آب"، و"عكار مّا مزبلة"^{٨٦}. تشكلت حملة "طلعت ربحتكم" من هاشتاغ أطلقته شابة ناشطة

٧٩ جاك غولدستون، "المزيد من الحركات الاجتماعية أو أقل؟ ما وراء الفرص السياسية إلى المجالات العلائقية"، **النظرية والمجتمع**، المجلد ٣٣ (٤-٣)، العدد الخاص: الطرق الحالية لدراسة السياسات المثيرة للجدل والتغيير الاجتماعي (يونيو - أغسطس ٢٠٠٤)، صفحة ٣٣٧-٣٣٨.

٨٠ ماري نويل أبي ياغي وميريام كاتوس "لبنان: حركة ل" سقوط النظام الطائفي "وحدوده"، في ميشال كامو وفريدريك فيرال، **الانتفاضات الشعبية وإعادة التشكيل السياسي في العالم العربي**، المطبوعات الجامعية لمونتريال، ٢٠١٤ ص ٢٥٠-٢٧٣، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2M03WkQ> [آخر دخول بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٨].

٨١ ماري نويل أبي ياغي وسواها، "من إسقاط النظام الطائفي إلى حركة أزمة النفايات: الهويات السياسية والحركات المناهضة للتطرف، في روزيتا دي بيري ودانيال مير (محررين)، **لبنان في مواجهة قيود الانتفاضات العربية والتكيف**، لندن، بالغراف بيغوف، ٢٠١٧، صفحة ٧٣-٩١، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2KNHaYd> [آخر دخول بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٨].

٨٢ تزامن الحراك مع تأجيل الانتخابات البرلمانية مرتين منذ عام ٢٠٠٩ وفي ظل عدم وجود رئيس للدولة اللبنانية.

٨٣ كارول كرابج، "السياسة بالصدفة"، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأميركية في بيروت، ٢٠١٧، صفحة ٦، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2w9KCHK> [آخر دخول بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٨].

٨٤ مقابلة أجراها فريق البحث مع خبير في العمل النقابي من لبنان، بيروت، ٣٠ يوليو ٢٠١٧.

٨٥ الكسندرا قصير، "نحن هنا! موجة جديدة من التمرجات المناهضة للطائفية في لبنان"، موقع إلكتروني، **الديمقراطية المفتوحة**، ١٢ أكتوبر ٢٠١٥، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2KSYxae> [آخر دخول بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٨].

٨٦ ليفيا برمايجر، "قادة حركة بلا قيادة"، **مجلة Executive**، ١٣ أكتوبر ٢٠١٥، متاح على الرابط: <http://www.executive-magazine.com/author/livia-bergmeijer> [آخر دخول بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٨].

على صفحتها على الفيسبوك، احتجاجاً على تراكم النفايات في الشوارع بعد إقفال المطمر الأساسي والأكبر في لبنان والواقع في منطقة الناعمة، على مسافة غير بعيدة من بيروت. تحول الهاشتاغ سريعاً إلى صفحة على موقع فايسبوك، ولاحقاً إلى حملة بعد الاعتصامات المتتالية التي نظمتها المجموعة في شهر يوليو من العام ٢٠١٥^{٨٧}. تعرّف الحملة نفسها بأنها إطار عفوي انطلق بشكل عابر للإيديولوجيا والأجندات السياسية، فليس هناك "إيديولوجيات فكرية واجندات سياسية للأعضاء والعضوات" كما صرح من التقينا بهم من الحملة. يصف أحد النشطاء الحملة، بأنها "فضاء تشكّل بهدف السماح للمواطنين/ات للمشاركة في السياسة والضغط لتأسيس نظام جديد للحياة السياسية في لبنان، من خلال تعبئة النساء والرجال للاعتراض على نهج الحكومة في التعاطي مع القضايا العامة وتحديد قضية النفايات"^{٨٨}. وكان أبرز ما يميزها - كما عبر ناشطيها - هو استخدامها لوسائل عمل غير تقليدية وغير معهودة - في السياق اللبناني - في الاحتجاج، منها على سبيل المثال اقتحام مبنى وزارة البيئة، وتصوير النفايات المكدسة بتقنيات تصوير حديثة من الجو (عن طريق طائرات بلا طيار)، واتخاذ مبادرات لتنظيف الأنهار من النفايات، والاحتجاج أمام منازل مسؤولين في الحكومة.

بالرغم من أنه لا يشترط في الحركات الاجتماعية تحديد برنامج عمل أن تجد بدائل سياسية أو تصورات لمنهجية الحكم، إلا أن نشطاء الحملة ممن التقينا بهم شددوا على ضرورة تحديد - على الأقل - هوية للحركة الاجتماعية وامتلاكها لجملة معايير قيمة تؤسس لمشروعيتها. وهو ما حاول نشطاء الحملة فعله من خلال بلورة فكرة سياسية خاصة بهم وعدم اقتصرهم على المطالبة بحل قضية النفايات فقط، إلا أنهم لم ينجحوا في طرح تصوراً واضحاً لتلك الفكرة، واكتفتوا بالتركيز على هدف التعبئة من دون التركيز على صياغة أهداف أو تحديد الفئات المستهدفة. وعليه بدت الحملة ذات "خطاب عاطفي، مطالب فضفاضة، تحركات استعراضية وانتصارات رمزية من دون مطالب، ومن دون برنامج سياسي موحد"^{٨٩}، وتمثل ذلك في ما رفعته من عناوين جاذبة مثل الدعوة إلى بناء دولة المؤسسات ومكافحة الفساد، ولكنها لا تشكل معالم مشروع سياسي أو رؤية سياسية. بجانب الإطار العفوي للحملة، ساهمت ظرفية القضية^{٩٠} التي ولدت الأحداث الاحتجاجية في تحجيم القدرة على صياغة رؤية سياسية وأهداف واضحة. فقد ضمت الحملة مجموعات غير متجانسة سياسياً وأشخاصاً متنوعين الأيديولوجيات^{٩١}، اتفقوا بشكل ظرفي على أن قضية النفايات هي قضيتهم المشتركة.

٢.١ حدود اللاهيكالية على ممارسات الحملة

تبنّت الحملة إطاراً أفقياً لاهيكالياً^{٩٢}، طامحة إلى كسر صورة القائد أو الزعيم. فالأفقية واللاهيكالية - بحسب تجارب الحركات الاجتماعية في سياق دول الجنوب - كلاهما من العناصر الأكثر جذباً لفئات الشباب نظراً لميلهم لتجنب الهرمية والقيود التنظيمية المنتشرة في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية أو العمالية، مما يوفر مساحة أكبر لممارسة الديمقراطية المباشرة داخل الحركات^{٩٣}. يعبر أحد ناشطي الحملة عن ذلك بالقول: "إن القيادة التشاركية هي أحد أبرز خصائص الحملة وهو أمر غير معهود في الحياة اللبنانية"^{٩٤}. لم تخل الحملة

٨٧ كارول كرباح، المصدر السابق، صفحة ١٣.

٨٨ مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشط في طلعت ربحتم، بيروت، ٢٧ يوليو ٢٠١٧.

٨٩ كارول كرباح، المصدر السابق، صفحة ١٣.

٩٠ يناقش بايسنجر في تحليله للفوارق بين الثورات والحركات الاجتماعية أهمية ما يعرف بالتحالف السليبي، وهو تحالف المجموعات السياسية المتضادة والمختلفة بشكل ظرفي لتحقيق هدف مشترك، بعد الوصول إليه تنحل تلك التحالفات. طالع: مارك بيسينجر، "ما يشبه الثورة الديمقراطية: الائتلافات في الثورة البرتغالية في أوكرانيا"، *مراجع العلوم السياسية الأميركية*، مجلد ١٠٧ (٣)، أغسطس ٢٠١٣، صفحة ٢.

٩١ ما كان يعرف بقبطين ٨ و١٤ آذار إضافة إلى أشخاص كانوا فاعلين في أحزاب يسارية وآخرين نشطاء في منظمات غير حكومية.

٩٢ تؤكد فريمان على استحالة وجود حركة أو تنظيم غير مهيكّل بشكل كامل، ولكن ربما تكون هناك هياكل غير هرمية تتسم بالمرونة، ولكن مع مرور الوقت تفقد الحركات الغير مهيكلة فاعليتها ويصبح تقسيم المهام فيها غير عادل، وهو المنحى الذي أخذته الحملة. طالع: جو فريمان، "طغيان اللاهيكالية"، *جو فريمان*، ٢٠١٣، متاح على الرابط <https://bit.ly/2w60P0g> [آخر زيارة بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٨].

٩٣ تجارب الحركات الاجتماعية مع الأفقية، طالع: توفيا بينسكي وسواه، "من الشوارع والميادين إلى دراسات الحركة الاجتماعية: ماذا تعلمنا؟"، *علم الاجتماع الحالي*، ٦١ (٤)، ٢٠١٣، صفحة ٥٤٩.

٩٤ مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشط في حملة طلعت ربحتم، بيروت، ٢٧ يوليو ٢٠١٧.

تماماً من بعض أشكال التنظيم، فقد بدأت منذ اليوم الأول بتقسيم النشاط إلى لجان (الإعلام، المالية، واللوجستيات)، وتستمر - حتى اليوم - اللجنة التي تضم أعضاء التقوا في بدايات الحملة في الاجتماع دورياً والتخطيط لأنشطة الحملة. ولكنها لم تقرّ نظاماً داخلياً بالرغم من نقاش الأمر، وإنما كان هناك توافقاً طوعياً - حسب ما عبرت به إحدى الناشطات - على "جملة قواعد عرفية تضم بعض المعايير أبرزها الاحترام، السرية، التصويت، القيادة التشاركية والمساواة بين عضوات وأعضاء الحملة"⁹⁰.

وانفقت المجموعات الشبابية والنسائية ممن التقينا بهم/ن مع الجوانب الإيجابية لبنية الحملة، إذ ترى بعض الناشطات إن هذه البنية ساعدت في إشراك الجميع في القرار، فيما يرى آخرون إن ضعف المستويات التنظيمية سبب التشويش وضعف الالتزام بالقرارات التي تُتخذ، وطرح ذلك تحدياً كبيراً لاحقاً. فمثلاً "في مرات عديدة كانت القرارات تؤخذ بالإجماع، وفجأة يأخذ ناشط قيادي قراراً فردياً يقوم على أثره بالاجتماع مع بعض أحزاب السلطة، مخالفاً بذلك قرار الأكثرية في الحملة بعدم قبول المفاوضات الجانبية مع السلطة في أثناء فترة الحراك"، وكذلك تمّ "اتخاذ قرارات فردية في ضمّ أشخاص أو فصلهم من اللجنة التنفيذية" أو "عدم الالتزام بتوزيع المهام"⁹¹. بالإضافة، فقد طالت الاتهامات القائمين على الحملة من الداخل والخارج، منددة باحتكار حفنة منهم تمثيل الحملة وتغييب الآخرين، لا سيما المتطوعين، وتصدير خطاب نخوي يحتكر المشهد من دون الرجوع إلى المواطنين الذين اقتصر دورهم على التلقي⁹². إن المثال الأبرز لذلك، هو رفض قياديي الحملة - أثناء الحراك وفي أكثر من حادثة - التصريح بالخطوات اللاحقة أو إخبار المواطنين عبر الإعلام بما هو مقترح أو مخطط له.

نتيجة لهذا التشوش، في عام ٢٠١٦ تمّ التوافق على انتخاب أعضاء من المتطوعين لتفعيل دورهم وتحفيزهم على المشاركة. وعليه فأفضت الانتخابات بفوز شابة من أصل ثلاث، مما سبب "ارتياحاً" لدى البعض ممن التقينا بهم/ن⁹³.

٣ النساء في الحملة: مشاركة حقيقية أم تجميلية؟

في حراك العام ٢٠١٥، كسرت النساء والشابات الصورة النمطية عن انسحابهن من المجال العام وفرضن أنفسهن كفاعلات رئيسيات، حيث شاركن في مجمل فعاليات الحراك من الاعتصام إلى التصدي لبطش القوى الأمنية⁹⁴. وفي ما يتعلق بحملة "طلعت رحتكم" ليس هناك رقم ثابت ودقيق لعدد أعضاء الحملة أو المتطوعين، ولكن تشير تقديرات إحدى العضوات السابقات إلى أن نسبة وجود النساء في الحملة خلال فترة الحراك لم تتعدّ العشرين في المئة. يؤكد أكثر من قيادي في الحملة إنها عملت منذ البداية على استقطاب الشابات، ولكن لم يكن مشاركات في التخطيط التنظيمي للحملة قبل المظاهرات الحاشدة في ٢٠١٥⁹⁵. في حين تؤكد بعض الشابات أنهن واكبن العمل منذ اللحظات الأولى⁹⁶.

اتخذت مشاركة النساء في الحملة أشكالاً متنوعة لتشمل المشاركة في إلقاء البيانات، تطوير الجوانب التقنية الخاصة بالقضايا البيئية، تولي بعض القضايا التنظيمية الداخلية، إضافة إلى دور لعبته الشابات خلال المظاهرات وهو الوقوف كدرع بشري أثناء المواجهة مع القوى الأمنية، الحشد والاستقطاب، تنظيم المظاهرات، وأخيراً،

٩٠ مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة في حملة طلعت رحتكم، بيروت، ١٥ يوليو ٢٠١٧.

٩٦ مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة سابقاً في حملة طلعت رحتكم، بيروت، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٧.

٩٧ مقابلة أجراها فريق البحث مع صحافي وناشط لبناني، بيروت، ١٧ أغسطس ٢٠١٧.

٩٨ مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشط في حملة طلعت رحتكم، بيروت، ١٧ يوليو ٢٠١٧.

٩٩ مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة سابقاً في حملة طلعت رحتكم، بيروت، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٧.

١٠٠ مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشط في حملة طلعت رحتكم، بيروت، ٢٧ يوليو ٢٠١٧.

١٠١ مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة سابقاً في حملة طلعت رحتكم، بيروت، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٧.

تصوير وتوثيق الأنشطة المتنوعة. على الرغم من هذه المشاركات المتنوعة، نلاحظ جملة من الممارسات الإقصائية التي عبّرت عنها عدة ناشطات في الحملة، سواء في ما يتعلق منها بشكل المشاركة وفعاليتها، أو ما يرتبط بالصورة التي رسمتها الحملة نفسها للنساء. فمثلاً، كان تمثيل النساء في الاجتماعات التنسيقية محدوداً من حيث العدد، كما إن التعاطي داخل هذه الاجتماعات كان إقصائياً، فتصفه إحدى الناشطات كما يلي: "كانت الكلمة العليا للرجل الذي يرفع صوته. وعندما كنا نبادر للحديث كان يتم تجاهلنا أو إسكاتنا، وتم الاستهزاء بنا عندما اعترضنا على نبرة الصوت العالية"^{١٠٢}. واعتبرت الناشطات أن أحد الأسباب هذا التعامل هو حضور بعض القيادات السياسية لهذه الاجتماعات واستثناؤهم بالحديث والتحليل، وإقصاء الشباب عموماً والشابات خاصة، بحجة ضعف تجربتهن السياسية. وفي سياق موازٍ، رأت ناشطات عديدات سواء من داخل الحملة أو من خارجها أن تكليف النساء بإلقاء البيانات الصادرة لم يكن من ضمن مسار التشاركية كما حاول البعض إظهاره، بل لم "يتعدّ كونه أمراً شكلياً بهدف إضفاء شيء من المصداقية في ظل غياب، إن لم نقل انعدام المشاركة النسائية في صياغة البيانات"^{١٠٣}.

في مشهد آخر، اعتمدت الحملة - والمشاركون في حراك ٢٠١٥ بشكل عام - مقاربة حمائية تجاه النساء، ويتجلى ذلك في رفض العنف الممارس من قبل القوى الأمنية بحق النساء من باب الحاجة إلى حماية النساء وقصورهن عن حماية أنفسهن، وليس من باب رفض العنف كسلوك (سواء تجاه المرأة أو الرجل)^{١٠٤}. وكذلك تم إدانة اعتقال النساء من منظور مشابه، فوردت عبارات مثل "شاطرين على البنات"، والتي تهدف إلى الانتقاص من القوى الأمنية عن طريق التأكيد على ضعف النساء وسهولة استهدافهن؛ إلى غير ذلك من الممارسات. وفي السياق ذاته، تستحضر إحدى الناشطات النسويات من الشابات اللواتي شاركن في الحراك، الشعارات والهتافات التي استخدمها الحراك نفسه والتي حملت معاني تمييزية وأبوية بامتياز تقلل من النساء، مثل "هالساحة فيها رجال" و"سنيكي على الوطن كالنساء"؛ فالشعار الأول يغذي من فحولة وذكورية الرجال ويغيب من تواجد النساء اللواتي تتسمن بالضعف، والثاني ينتقص من الجوانب العاطفية للنساء^{١٠٥}. واللافت للنظر هو أن تلك الشعارات تماثل في أبعدها العبارات التي استخدمتها السلطة مع المتظاهرات مثل "لو أنت أختي كنت عرفت شو عملت معك"^{١٠٦}، التي تشير إلى سرديات الوصاية الأبوية للدولة على مواطناتها، والتعامل معهن من منطلق القرابية.

وأخيراً، لا يمكن إغفال أسلوب التفاعل مع قضية التحرش الجنسي بالمتظاهرات سواء من جانب الحراك أو الحملة، التي اعتبرت الحديث عنه أمراً مسيئاً ومضراً بصورة الحراك، الأمر الذي يمكن استغلاله من جانب السلطة لمحاربة الحراك وأهدافه^{١٠٧}.

جاء مكملاً لكل هذه المشاهد والمواقف "غياب الموقف من النظام الأبوي"^{١٠٨}، وظهور خطاب تمييزي يرفض

١٠٢ مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة نسوية من لبنان، بيروت، ٢٢ أغسطس ٢٠١٧.

١٠٣ مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة نسوية وحقوقية من لبنان، بيروت، ٢٦ يوليو ٢٠١٧.

١٠٤ من مداخلة رين نمر، تحالف الشعب يريد، في ندوة حول: "الحراك في أبعاده الجندرية" التي نظمتها كل من قسم العلوم الاجتماعية والدراسات الإعلامية في الجامعة الأميركية في بيروت مركز الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، نادي السنديانة الحمراء والنادي العلماني في الجامعة الأميركية، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٥.

١٠٥ مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة نسوية من لبنان، بيروت، ٢٢ نوفمبر ٢٠١٧.

١٠٦ المصدر السابق.

١٠٧ يارا نحلة، صوت النسوة، النظام الأبوي قاتل، وينبغي إسقاطه أيضاً، المنشور **المتندي الاشتراكي**، ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: <https://bit.ly/2MicnZ8> [آخر دخول بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٨]

١٠٨ كون حراك العام ٢٠١٥ كرر التعاطي مع قضايا النساء بعزلة وانفصال عن النظام الطائفي وما يمثله من علاقات القوة والزبائنية والأبوية ولم يأخذ قضايا النساء كبعد وثيق الصلة بما يحدث سواء في الخطاب المعلن أو في الممارسات، برزت الحاجة خلال الحراك إلى قراءة تجربة مشاركة النساء وتوثيق تجاربهن سواء في الإقصاء أو في تعرضهن للعنف، وعليه فقد تشكل "البلوك النسوي". البلوك هو تجمع لمنظمات ومجموعات وناشطات نسويات شابات آمن بضرورة "التضامن النسوي" وتوفير مساحة آمنة للنساء "تساعد النساء في التعبير عن آرائهن وأصواتهن وإنتاج معرفة مشتركة بشأن الروابط بين النظام الطائفي والعنف الأبوي وعنف السلطة. عمل البلوك النسوي على استحضار العديد من الشعارات الغائبة أو المغيبة والتي تتعلق "بالعنصرية، التحرش الجنسي، حقوق اللاجئات النساء" وغيرها من العنوين. وقام بتوثيق حالات التحرش التي تعرضت لها الشابات في الشارع، ورفع شعار "النظام الأبوي قاتل" ليس كشعار مطبوع، بل كشعار توصيفي يهدف النقاش والتفكير في الروابط بين العنف الأبوي والعنف الاجتماعي والاقتصادي، وللتأكيد أن المعركة هي مع نظام أبوي لديه القدرة على انتاج الطائفية والفساد والعنف (من مداخلة لميا مغنية صوت النسوة في ندوة حول: "الحراك في أبعاده الجندرية" التي نظمتها كل من قسم العلوم الاجتماعية والدراسات الإعلامية في الجامعة الأميركية في بيروت مركز الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، نادي السنديانة الحمراء والنادي العلماني في الجامعة الأميركية، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٥).

طرح قضايا النساء على اعتبار أن لها "ساعاتها" و "مناسباتها" و "ظرفيتها"^{١٠٩}. وهذا خطاب يتكرر في العديد من الحركات الاجتماعية ذات الأهداف السياسية فالكثير منها ينظر لقضايا النساء خاصة الاستراتيجية منها - مثل المطالبة بالمساواة الجندرية - بأنها تتطلب تغييراً هيكلياً يحتمل التأجيل^{١١٠}.

وفقاً للناشطات ممن التقينا بهن، المشاهد الأبوية بحق النساء المشاركات لم تتواجد في الفراغ، بل تقاطع مع غيرها من الممارسات التمييزية مثل الطبقية والطائفية. فمثلاً، على الرغم من تصوير الكثيرين للحراك وللحملة بأنها تعمل نيابة عن المعدمين اقتصادياً أو المحرومين لتحقيق قدر أكبر من العدالة الاقتصادية والاجتماعية، فنجد أن الكثيرين من المنتمين للحراك - ومن الحملة - قاموا باستخدام صفة "المندسين" على بعض المتظاهرين خاصة هؤلاء الذين استخدموا العنف في مواجهتهم مع قوى الأمن ومع غيرهم من المتظاهرين، والذين بدا عليهم الانتماء لطبقات اجتماعية دنيا كونهم من سكان إحياء فقيرة وينتمون لطوائف بعينها^{١١١}. تستحضر إحدى ناشطات الحملة هذا المشهد الجلي، وتوضح: "إن المندسين من أبناء الطبقات الفقيرة، هم من يقومون بأعمال الشغب، فيما البقية هم "عاقلين" و "محترمين" و "طلاب جامعات محترمة"^{١١٢}. وإن توزيع الشهادات الأخلاقية والوطنية بحسب ناشطات نسويات شاركن في الحراك هي "قيم أبوية بامتياز".

في النهاية لا تبدو من تجربة مشاركة النساء في إطار حملة "طلعت ربحتكم" بأن الحملة كانت فضاءً مرجحاً بتمثيل النساء وتمكينهم، بل وجدت النساء - اللواتي تحدثن معهن - أنفسهن في انفصال وعزلة بعد فترة من استمرار الحملة إما عن طريق البنية الأفقية التي تم اقتصار القيادة والتمثيل فيها على حفنة محدودة من النشطاء، أو من خلال الاستخدام الإعلامي للنساء لإعطاء الحملة صورة تشاركية تقدمية، أو كنتيجة لخطاب الحملة - ومجموعات الحراك بشكل عام - التي حرصت من خلاله على الحفاظ على صورة الحراك بعيداً عن التشوية، وعدم الاشتباك مع التعديات والانتهاكات بحق المتظاهرات والناشطات.

ثالثاً: نقابة المعلمين في لبنان: نساء في القواعد ورجال في القيادة

تأسست نقابة المعلمين عام ١٩٣٨، ومرت النقابة بانقسامات لأسباب سياسية وأخرى تتعلق بمواقع النفوذ، حتى أنشئت نقابة واحدة في العام ١٩٩٢ تحت اسم "نقابة المعلمين في لبنان"، مقرّها الرئيسي في بيروت، ولها مجالس فروع في بيروت، والشمال، والبقاع، والجنوب، وجبل لبنان والنبطية. على الرغم من عدم وجود إحصائيات رسمية حول نسبة عضوية الرجال والنساء في النقابة، إلا أن معظم من التقينا بهم من النقابيات والنقابيين يجمع على أن النسبة الأكبر والتي قد تصل إلى ما يقارب ٧٥٪ هي للنساء، وهي نسبة منطقية تتفق مع توزيع المعلمين والمعلمات في لبنان للسنة الدراسية ٢٠١٦-٢٠١٧، فقد بلغ عددهم الإجمالي ١٠٢٩٨٨ منهم ٨١٦٨٠ من الإناث (٧٩.٣٪) و ٢١٣٠٨ من الذكور (٢٠.٧٪)^{١١٣}.

١٠٩ مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة نسوية وحقوقية من لبنان، بيروت، يوليو ٢٠١٧.

١١٠ تفرق وايلن بين الأهداف العملية التي يمكن للحركات النسائية تبنيها مثل المطالب الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية مثل المساواة والعدالة الجندرية التي تبناها الحركات النسوية. فالأخيرة لا تبناها شرائح سياسية أوسع من الحركات النسوية، كونها تتطلب حراكاً والتزاماً طويل الأمد لتحقيق تغييراً هيكلياً. طالع وايلن، مصدر سبق ذكره.

١١١ ماري نويل أبي ياغي وسواها، "من اسقاط النظام الطائفي إلى حركة أزمة النفايات: الهويات السياسية والحركات المناهضة للتطرف"، في روزيتا بيري ودانيال مير (محررين)، لبنان في مواجهة قيود الانتفاضات العربية والتكيف، لندن، بالغراف بيغوف، ٢٠١٧، ص ٧٣-٩١ متاح على الرابط: <https://bit.ly/2KNHaYd> [آخر زيارة بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٨].

١١٢ مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة سابقاً في حملة طلعت ربحتكم، بيروت، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٧.

١١٣ "النشرة الإحصائية للعام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧"، المركز التربوي للبحوث والإفتاء، ٢٠١٨، صفحة ٣٩، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2MOCovi> [آخر دخول بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٨].

لا تأتي هذه النسب بمفاجأة، فمهنة التعليم هي من أكثر المهن اقتراناً بالنساء حول العالم - خاصة في مراحل التعليم الابتدائي وما قبله - لعدة أسباب وفي طبيعتها تناسب المهنة مع ظروف النساء الاجتماعية وواجباتهن الأسرية، ارتباط المهنة بالدور الرعائي للنساء والتصورات المجتمعية عن كونهن ذوات ميول فطرية تجعلهن أكثر قدرة على الاهتمام بالأطفال وتعليمهم، وكذلك التصورات الموجودة في بعض المجتمعات المحافظة عن أن تواجد معلمات حول أطفال في سن مبكر هو أكثر أماناً لهم^{١١٤}. تتطابق هذه الأسباب مع خلفيات انضمام عضوات النقابة - اللواتي التقينا بهن - للمهنة، فالكثيرات انتهى بهن المطاف "بالصدفة" في حقل التعليم؛ حيث دفعتهن الحرب والظروف الاجتماعية - مثل الزواج وتأسيس الأسرة - والأحوال الاقتصادية للانخراط فيه^{١١٥}. أما البعض الآخر، فقد حفزته الامتيازات المادية والمعنوية التي تمنحها المهنة للعمل بها، فمثلاً، تؤمّن مهنة التعليم دخلاً مالياً ثابتاً وأوقات عمل ملائمة بشكل نسبي، بالإضافة إلى الاستفادة من مجانية تعليم الأبناء في المدارس التي يدرسن المعلمات فيها.

وتجدر الإشارة إلى إن اختلاف الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمعلمات اللواتي التقينا بهن، كانت أحد المتغيرات الرئيسية في تنوع أسبابهن في ممارسة المهنة وقراءتهن لامتيازاتها. فمثلاً، وجدنا أن المستوى الاقتصادي والعمل في مدارس صغيرة كان متغيراً أساسياً في اعتبار المهنة مصدراً "للأمان" على الصعيد الشخصي والأسري والاقتصادي. والأهم هو انعكاس هذه الخلفيات إن على درجة ارتباطهن بالنقابة أو انخراطهن فيها كما ستوضح الأجزاء التالية.

(١) العلاقة مع النقابة: عضوية غير نشطة والتزام رمزي

إن نقابة المعلمين ليست نقابة مهنية، ما يعني أن الانتساب إليها ليس شرطاً لممارسة مهنة التعليم، وتنحصر شروط الانتساب لها في (١) التدريس في مدرسة خاصة، (٢) عدم الانتساب إلى أي نقابة أو رابطة أخرى^{١١٦}. كون الانتساب للنقابة ليس شرطاً لممارسة المهنة، فإن المعلمات اللاتي التقينا بهن انضمن إما بسبب فضولهن عن النقابة نظراً لانتساب العديد من زملائهن ينتسب إليها^{١١٧}، أو بسبب خلفيات المعلمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشار إليها مسبقاً والتي حفزت بعضهن على الانضمام إليها، فالكثيرات منهن بحاجة للأمان الوظيفي والاقتصادي.

يأتي دور النقابة مثلاً في "الحماية القانونية" كأحد أبرز عوامل انتساب النقابيات - اللواتي التقينا بهن - إليها، فبالنسبة لبعضهن يمكن للنقابة أن توفر دعماً قانونياً خاصة في حالات تعسف إدارات المدارس مع المعلمين أو المعلمات. في هذا الشأن تردف إحدى المعلمات: "انتسبت للنقابة وصار مدير المدرسة وهو [رجل دين أي إنه ذو سلطة تتجاوز كونه مديراً]، يحسب لي ألف حساب وما عاد غلّط معي وصار يغلّط مع اللواتي لا يعرفن حقوقهن"^{١١٨}. كذلك أشارت النقابيات إلى كون القانون رقم ٤٦١٩، قد أعاد ثقة البعض بالنقابة وحفز العديد من المعلمات للانتساب لها وللإيمان مجدداً بالعمل النقابي. وفي سياق مواز، نبع انضمام بعض المعلمات للنقابة كرد فعل عكسي نتيجة معارضة إدارات بعض المدارس لفكرة الانتساب للنقابة خوفاً من تعرّف المعلمات والمعلمين على حقوقهم/ن وانخراطهم/ن في النشاط من أجل المطالبة بها. فعلى سبيل المثال، وصفت

١١٤ تصنف إحدى دراسات اليونسكو أن المهنة التي تتعدى نسبة النساء فيها عن ٧٠٪ فإنها تعتبر عالية التأنيث، طالع: فاطمة كيليهير، "النساء ومهنة التدريس استكشاف نقاش التأسيس"، يونسكو، ٢٠١١، صفحة ١٢-١٤، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2MoS23P> [آخر دخول بتاريخ ١٠ أغسطس ٢٠١٨].

١١٥ مجموعة مركزة أجزاها فريق البحث مع عدد من المعلمات، بيروت، ٢٤ مارس ٢٠١٨.

١١٦ يمكن الاطلاع أكثر على شروط الانتساب عبر الموقع الإلكتروني للنقابة: <https://bit.ly/2vJ08c1> [آخر دخول بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٨].

١١٧ مجموعة مركزة أجزاها فريق البحث مع عدد من المعلمات، بيروت، ١٣ أبريل ٢٠١٨.

١١٨ مجموعة مركزة أجزاها فريق البحث مع عدد من المعلمات، بيروت، ٢٤ مارس ٢٠١٨.

١١٩ القانون رقم ٤٦ تاريخ ٢٠١٧\٨\٢١، صدر بعد مطالبة لسنوات من قبل العاملين في القطاع العام والخاص في لبنان لزيادة الأجور وتعديل الرواتب. بدأ تطبيقه بالنسبة لعدد كبير من موظفي القطاع العام، وبقية الأئمة بالنسبة لموظفي القطاع الخاص ومنهم معلمي المدارس الخاصة جراء رفض إدارات المدارس تطبيق القانون، واعتباره سارياً على العاملين في المؤسسات الحكومية والعامّة غير الخاضعة لأحكام قانون العمل فحسب. كان لنقابة المعلمين دوراً ضمن هيئة التنسيق النقابية في الضغط لإقرار القانون.

إحدى النقابيات حادثة سحب طلب انتسابها إلى النقابة من قبل مدير مدرستها التي تضم ٣٥٠ استاذ واستاذة، ولكنها لم ترضخ لمنعها وقامت بالفعل بالانتساب^{١٢٠}. وأخيراً، تمثل بعض الامتيازات المادية التي تجلبها عضوية النقابة - كصندوق التعاضد^{١٢١} - واحد من العوامل المحفزة على الانتساب، ولكن نظراً لكون الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للنقابيات اللواتي التقينا بهن متوسطة، فكان هذا عاملاً مساعداً وليس أساسياً.

بالمقابل منذ تواجد هذه الحوافز لحظة انتساب هؤلاء المعلمات للنقابة، إلا أن لديهن اليوم - بعد استمرار عضوية بعضهن لسنوات - موقف سلبي من النقابة، ترتبت عليه غياب رغبتهم أو حماسهن للعب أي أدوار فعال داخلها. فأغلبيتهن يرين في النقابة "إطاراً لا يقدم ولا يؤخر" في ظل الانهيار العام في منظومة القانون والدولة والنظام السياسي في لبنان، وعلاقة بعضهن بها تنحصر في موسم الاستحقاق الانتخابي فحسب. عندما سألهن عن أسباب هذا الموقف الحالي، أعربت بعضهن أن حالة عدم الثقة تلك، هي جزء من حالة الإحجام عن الاهتمام بالشأن العام التي أصبحت تصبغ ملامح الحياة العامة السياسية والنقابية في لبنان بالنسبة لهن.

ينعكس موقف النقابيات على شكل عضويتهم والتزامهم وأدوارهم ضمن النقابة، وبدا هناك تفاوت واضح بين نقابيات تكاد تكون مشاركتهم من خلال النقابة "صفر" - حرفياً كما عبرن - إلى أخريات ينشطن بشكل أساسي من خلال حملات من خارج النقابة أو عن طريق أحزابهن السياسية التي ينتمين إليها. بشكل عام تتباين أدوار المعلمات ضمن النقابة بين المشاركة في التمرينات الضاغطة والأنشطة التي تنظمها النقابة، والانتخابات اقتراعاً وترشيحاً^{١٢٢}، وفي الاجتماعات حيث يعبرن عن رأيهن ويتفاعلهن في النقاش وطرح الأفكار، والعمل على توعية المعلمين بالحقوق، إلى جانب القيام بأدوار تنظيمية أو إعلامية. كذلك تعمل المعلمات ضمن روابط المدارس الأمر الذي يعزز خبراتهن النقابية. ولكن تجدر الإشارة إلى أن كافة هذه الأدوار قامت بها النقابيات في مراحل مختلفة طوال سنوات عضويتهم، أما أغلبيتهن اليوم فغير فاعلات ويربن غياب عام لدور النقابة.

هذا على مستوى العضوية القاعدية، أما عن مستوى تمثيل النساء في المواقع القيادية، فقد شهدت النقابة انتخابات أعضاء المجلس التنفيذي في محطات عدة، ومعها تجلى ضعف مشاركة النساء على مستوى القيادة، على الرغم من أن نسبة عضوية النساء في الهيئة العامة للنقابة تفوق نسبة عضوية الرجال كما سبق التوضيح. وفي آخر انتخابات للمجلس التنفيذي للنقابة بتاريخ يوليو ٢٠١٧، انتخبت امرأة واحدة من أصل إثني عشر عضواً^{١٢٣}.

على مستوى مجالس الفروع في المناطق، تتولى عضوتان مسؤوليات إدارة فرعي البقاع والجنوب. وعلى الرغم من أن عدد النساء في الهيئة العامة في الفروع أكبر من أعداد الرجال، ظلت نسب مشاركتهم في قيادة مجلس الفرع أقل من نسب الرجال وهي تتراوح بين أربعة إلى خمسة من أصل اثني عشر عضواً وفقاً لتصريحات مسؤولتي الفرعين اللتين التقينا بهما^{١٢٤}.

١٢٠ مجموعة مركزة أجراها فريق البحث مع عدد من المعلمات، بيروت، ٢٤ مارس ٢٠١٨.

١٢١ طبقاً لموقع نقابة المعلمين: "أنشئ صندوق تعاضد أفراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة بموجب القانون رقم ٩٧/٦٦٠ تاريخ ٩٧/٧/٢٤، ١٩٩٧. بعد نضال طويل من قبل مجلس نقابة المعلمين في لبنان على مر العصور. إن الهدف الأساسي من إنشاء الصندوق هو إظهار روح التعاون والتعاضد بين المعلمين، عن طريق تكافلهم مع بعضهم البعض، في مواجهة الظروف الاجتماعية والإنسانية الصعبة التي قد يمر بها كل شخص منهم، إضافة إلى أنه يحتضنهم بعد تقاعدهم، وبلوغهم السن القانونية، في الوقت الذي يجب ان يرتاح فيه المعلم أو المعلمة وعائلتهما. يشرف على الصندوق مجلس إدارة مؤلف من ثمانية أعضاء يختارهم مجلس النقابة، بطريقة الاقتراع السري، بأغلبية ثلثي أعضائه من بين المعلمين المنتسبين إلى النقابة، والذين مر على انتسابهم سنتان متتاليتين." للمزيد، طالع: <http://teacherssyndicate.com/boxes/ar/1/> [آخر دخول بتاريخ ١٧ أغسطس ٢٠١٨].

١٢٢ مقابلة أجراها فريق البحث مع مسؤول نقابي في نقابة المعلمين، بيروت، ٢٥ يوليو ٢٠١٧.

١٢٣ يمكن الاطلاع على المجالس التنفيذية المتعاقبة على الموقع الإلكتروني للنقابة: <https://bit.ly/2vJ08c1> [آخر دخول بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٨].

١٢٤ مجموعة مركزة أجراها فريق البحث مع عدد من المعلمات، صيدا، ٢٠ يوليو ٢٠١٧.

يمكن إسناد عدم تواجد النساء في المجلس التنفيذي ومجالس الفروع إلى إشكاليتين. الإشكالية الأولى ترتبط بتفاوت نسبة العضوية في الفروع بحسب المناطق وبالتالي ما يترتب عليه من حضور المعلمين والمعلمات في اجتماعات الجمعيات العمومية والتي تبت في الكثير من القرارات، بناءً على ما عبّرت عنه المعلمات - اللواتي التقينا بهن - يمكن أن يصل عدد الحضور في الجمعية العامة لفرعي الشمال أو البقاع بين ٣٠٠ أو ٤٠٠ شخص في حين أنه لا يتعدى ٢٠ أو ٣٠ شخص في بيروت وهو الأدنى في كل لبنان بسبب ضعف الاهتمام، وهو ما يؤثر على فاعلية الالتزام بقرارات المجلس التنفيذي^{١٢٥}. تغل النقايات ذلك لعدم وجود خطة سنوية أو دورية لتعزيز الوعي النقابي إضافة إلى ضعف الثقة بالقياديين وهي ناتجة بحسب مَن التقينا بهم عن محدودية الإنجازات، إضافة إلى الملل من الوضع العام في البلد من أحزاب السلطة. أما الإشكالية الثانية فهي صورية الانتخابات على مستوى الفروع، حيث سادت "التزكية" في الكثير من المحطات الانتخابية في الفروع. بحسب للنقايات، يتم الاتفاق داخل المجلس التنفيذي، والبت فيمّن يترشّح وكيفية عقد التحالفات، وتقرير مَن يكون مسؤول الفرع، وهي ممارسة تحاكي ممارسات الأحزاب السياسية وتحاصصهم الطائفي والإطار العام للسياسية في لبنان.

عن هذه الإشكاليات التي تحدّ من ترقّي النساء داخل النقابة، تتسأل إحدى المعلمات المنتسبات للنقابة "إذا أنا مش بالمجلس التنفيذي هل أكون نقابية؟"^{١٢٦}. ترددت عبارة "عضو في النقابة" كمرادف لعضوية في مجلسها التنفيذي فحسب، وفقاً لتصريحات العديد ممن التقينا بهم/ن من المعلمين/ات، وهي تبرز تصورات النقايات عن محدودية أدوارهن، فهن يرين أنفسهن غير مؤثرات إلا بتوليهن مقعد في المجلس التنفيذي وهو ما يشير إلى خلل ما في بنية وممارسات النقابة، سيتم التطرق إليه في القسم التالي.

٢ عقبات أمام ترقّي النساء في النقابة

بناءً على تحليل المجموعات المركزة والمقابلات يمكن تقسيم العوامل المساهمة في الحدّ من أدوار النساء والتسبب بعدم إقبالهن على تنشيط عضويتهم داخل النقابة إلى عوامل مؤسسية ترتبط ببنية النقابة وممارساتها ومواقفها من القضايا التي تخص المعلمات، عوامل خارجية ترتبط بفاعلين يؤثران على مسار عمل النقابة وإدارتها، وأخيراً عوامل ذاتية وخاصة تتصل بالنقايات وواجباتهن الاجتماعية نحو أسرهن ومدى تأثيرها على قدرتهن على القيام بأدوارهن العامة.

٢.١ بنية وممارسات لا ترحب بالنساء

عند سؤالهن عن التحديات على المستوى المؤسسي للنقابة، اعتبرت النقايات "إن هناك خلل بنيوي على مستوى البنية والهيكلية"^{١٢٧}. فإن أولى الفجوات الأساسية هي عمل النقابة من دون نظام داخلي سواء على مستوى المجلس التنفيذي أو على مستوى مجالس الفروع، فإقرار النظام يتم تأجيله منذ ٣٠ سنة. وفي محاولة تحليل الأسباب لا تجد النقايات سبباً إلا سيطرة الأحزاب السياسية على النقابة وقبلها تدخل إدارات المدارس الخاصة فيها، وهو ما سيعرض بالتفصيل في القسم التالي. ولكن يؤسس غياب هذا النظام الداخلي برأي الكثيرين/ات الذين/اللواتي تمت مقابلتهم/هن "لوضع غير صحي وغير ديمقراطي"، من شأنه أن يضعف إدارة النقابة ودورها.

ثانياً، يتم تشكيل المجلس التنفيذي عبر الانتخاب، وعليه فهو لا يضم بالضرورة ممثلين/ممثلات عن كل المناطق^{١٢٨}. صحيح أن هناك هامش يسمح بحضور مسؤولي الفروع جلسات المجلس، ولكن هذا الحضور

١٢٥ مجموعة مركزة أجراها فريق البحث مع عدد من المعلمات، بعلبك وبر إلياس، ١٨ سبتمبر و٢٥ أغسطس ٢٠١٧.

١٢٦ مجموعة مركزة أجراها فريق البحث مع عدد من المعلمات، بيروت، ١٣ أبريل ٢٠١٨.

١٢٧ مجموعة مركزة أجراها فريق البحث مع عدد من المعلمات، بيروت، ٢٤ مارس ٢٠١٨.

١٢٨ غالبية أعضاء المجلس التنفيذي هم من بيروت وجبل لبنان.

لا يمنحهم صلاحية التصويت على القرارات. ومن ثم، فإن مواقف واتجاهات الفروع غير مؤثرة في قرارات المجلس التنفيذي^{١٢٩}؛ كما ويفاقم من هذا الوضع اعتماد الكوتا الطائفية^{١٣٠}، على مستوى المجلس التنفيذي أو على مستوى هيئات الفروع؛ مرة أخرى تحاكي النقابة في نظامها السياسي، النظام العام للسياسية في لبنان، رافضة الخروج عنه أو استبداله بآخر.

ثالثاً، على مستوى التواصل مع القاعدة، يغيب التواصل الدوري بشكل كبير مع المدارس الصغيرة ويتم معرفة تواريخ عقد الانتخابات والتحالفات والمرشحين واخبار النقابة عن طريق ممثلي الأحزاب أو عبر التلفاز. وهو الأمر الذي تعييه المعلومات على النقابة، لما يترتب عليه من تغيب لتمثيل تنوع آراء ومواقف النساء من التحالفات التي تشكل والقضايا التي تناقش.

رابعاً، تغيب عن النقابة أي سياسات أو مدونات داخلية تناقش قضايا التمييز والعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي مثل قضية التحرش الجنسي. وبالرغم من تخصيص باباً بعنوان "استشارات ومراجعات قانونية" على الموقع الإلكتروني للنقابة، يقتصر نموذج "استمارة مراجعة قانونية" على معرفة المعلومات الأولية من مقدم المراجعة لتشمل الاسم، رقم الانتساب، الفرع، اسم المدرسة وموضوع المراجعة؛ فيما تغيب أية معطيات تساعد في تصنيف المراجعات على أساس الجنس أو في تحليل نوعية القضايا التي تطال النساء المعلمات^{١٣١}.

تؤثر هذه الفجوات السابق استعراضها، على ديناميات العلاقات والتفاعلات اليومية مع النساء داخل النقابة. فنجد أن النقابة هي جزء من منظومة "هرمة" على مستوى القيادات والترقي فيها يكون عن طريق "الأقدمية" بحسب تعبير أحد النقابيين، مما يفسر إقصاء العناصر الشابة عن تولي مواقع قيادية في مقابل احتكار للقيادة من قبل الرجال من أصحاب الخبرة. تقول إحدى النقابيات: "التمييز هنا مستتر وغير مباشر. زميلنا النقابي رجل والكل يسمع كلمته. أنا مين؟ أنا صبية جديدة وأكد ما يعرف شي بالعمل النقابي. هو نقابي من ٣٠ سنة"^{١٣٢}.

كذلك في سياق التفاعلات اليومية تبرز سلوكيات تنمط حضور النساء في النقابة. أحد ملامح هذه السلوكيات هو وصف أي امرأة تقوم بأدوار سياسية بأنها "أخت الرجال"^{١٣٣}، إضافة إلى توصيف آخر أطلقه بعض أعضاء المجلس التنفيذي في إحدى دوراته على عضوة بالمجلس وهو "أنها أضحوكة المجلس". تبدي النقابيات الانزعاج والرفض القاطع لهذه التوصيفات لما فيها من انتقاص من المرأة كعضو فاعل سياسي بجانب كونها أنثى، بالإضافة الى كون هذه التعليقات تشجع على جعل المرأة بمثابة سلعة وحصرها في شكلها الخارجي، كيف تبدو وماذا ترتدي.

وأخيراً انحصرت المطالب التي رفعتها النقابة في السنوات الأخيرة في القضايا المالية ومنها إقرار قانون سلسلة الرتب والرواتب وغلاء المعيشة (كونها القضايا الأكثر شعبية وتفاعلاً)، عدم فصل سلسلة القطاع الخاص عن القطاع العام، تغيب نقابة المعلمين عن اجتماعات الهيئة العليا للمناهج في المركز التربوي، عدم استفادة المعلمين من الضمان بعد عمر ٦٤ عاماً وغيرها من القضايا^{١٣٤}. بينما تفتقد التجاوب مع الانتهاكات

١٢٩ وفقاً لقيادي نقابي سابق، هناك مشروع مقدم يقضي باعتبار مسؤولي الفروع أعضاء في المجلس التنفيذي، ولكن ثمة رفض وعدم تبني له من قبل المجلس التنفيذي (من مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشط نقابي في نقابة المعلمين، بيروت، ٢١ أغسطس ٢٠١٧).

١٣٠ يقصد بها توزيع مقاعد المجلس التنفيذي على أساس طائفي بين المسلمين والمسيحيين.

١٣١ يمكن الاطلاع أكثر على الموقع الإلكتروني للنقابة: <https://bit.ly/2vJO8c1> [آخر دخول بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠١٨].

١٣٢ مجموعة مركزة أجراها فريق البحث مع عدد من المعلمات، بيروت، ٢٤ مارس ٢٠١٨.

١٣٣ هو وصف يطلق في لبنان على للدلالة على المرأة قوية الشخصية التي تتخطى في مواقفها وسلوكها ما هو متعارف عليه بالنظر للأدوار الاجتماعية. وصف يطلق على النساء ممن حققن نجاحات في الحياة الاقتصادية أو السياسية.

١٣٤ توفر هذه الروابط فرصة الاطلاع على بعض أخبار النقابة ومطالبها:

<https://bit.ly/2B9ELHT>

<https://bit.ly/2MNdUmx>

<https://bit.ly/2P8Qfyr> [آخر دخول بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠١٨].

التي تواجهها المعلمات بسبب التمييز (راجع القائمة ١ أدناه). تعتبر بعض النقابيات أن التمييز مبطن وغير مباشر في بيروت، وتحديدًا في المدارس الكبيرة كونها عادة ما تحكمها حزمة من القواعد تصعب من ممارسة التمييز المباشر، في حين ترى أخريات وتحديدًا في المناطق إنه مباشر وغير مستتر جرّاء صغر حجم المدارس وغياب الرقابة والأوضاع الاقتصادية المتردية التي تسمح بوقوع هذه الانتهاكات.

قائمة ١: أشكال الانتهاكات التي تتعرض لها المعلمات

- التمييز في الراتب والمستحقات المالية
- الأجر المخالف للحد الأدنى للأجور
- الصرف التعسفي
- ساعات العمل بشكل مخالف للقانون
- حاضنات الأطفال والأجور المتدنية
- الصرف من العمل في حالة الحمل
- مخالفة القانون في ما يتعلق بإجازة الأمومة (بعض المدارس لا تعطي المرأة أكثر من ١٥ يوم إجازة)
- التمييز ضد النساء في ما يتعلق بضمان الزوج أو الأولاد
- التمييز في ما يتعلق بالتنزيل الضرائبي، الحصول على تعويض التقاعد من صندوق التعويضات
- إلزام أن تكون المعلمة متزوجة
- عدم التسجيل في الضمان الاجتماعي والصحي

٢.٢ تحاصص وتهميش لعمل النقابة: المدارس الخاصة والأحزاب

يؤثر فاعلان رئيسيان على مسار العمل النقابي بشكل عام، وعلى النساء فيها بالتبعية؛ أولهما إدارات المدارس الخاصة وثانيهما الأحزاب السياسية. من خلال تجارب النقابيات اللاتي تحدثن إلينا تظهر ممارسات من إدارات المدارس لتقييد الانتساب إلى النقابة. يأخذ هذا التقييد شكل الضغط غير المباشر من خلال ما يشبه المساومة التي تمثل أحد آليات عمل المدارس لإقناع المعلمين بعدم فاعلية النقابة مقابل التقديمات المالية من جانبها. تعبر إحدى النقابيات عن ذلك فتقول: "تزيد الإدارة من حين إلى آخر مبلغ ٢٠٠ أو ٣٠٠ ألف ليرة لبناني لرواتب المعلمين، ويصير شو عم تطلبه من الدولة ليس له قيمة"^{١٣٥}. يشير ما سردته المعلمات من طرق المساومة التي تنتهجها إدارات بعض المدارس إلى اعتبار العمل النقابي مصدر للخطر يهدد سلطة تلك المدارس نظراً لما يفضي إليه من معرفة المعلمين/ات لحقوقهم/ن وتعريفهم بكيان تنظيمي من شأنه رفع مطالبهم/ن في حال انضماموا/من إليه.

كذلك تتعرض المعلمات في أحيان كثيرة إلى الضغط المباشر كما تكشف إحداهن: "في إحدى المظاهرات، حضرت إلى المدرسة ولم ادخل إلى الصف لرغبتي بالمشاركة في المظاهرة، لم يمنعني المدير من المشاركة، ولكنه حذرنى من التصريح أمام المعلمين في المدرسة"^{١٣٦}. إن حدود التخويف الذي تمارسه الإدارات قد يمتد إلى عدم التزام المدارس بالإضراب وإلى تقييد أو منع مشاركة المعلمين/ات في الفعاليات والأنشطة النقابية أو التعبير عبر وسائل الإعلام وليس في المدرسة فقط. يترك هذا الأسلوب أثره على الكثير من المعلمين/ات، فمنهم من يلتزم بالتعليمات، وقليل منهم لا يمثل لقرار الإدارة مخاطراً بوظيفته. وفي السياق ذاته، تلجأ المدارس الدينية إلى استخدام سلطتها الدينية - بشكل مستتر - في التهيب، فتؤثر سلطتها على خيارات ومواقف العديد من المعلمين/ات، نظراً لكون العلاقة مع رجل الدين - المتواجد في الإدارة - تتخطى المدرسة إلى حدود تنظيم وإدارة العلاقات اليومية الخاصة بالزواج والطلاق وتنظيم الإرث وغيرها من القضايا. أردفت إحدى المعلمات تشرح تجليات هذه السلطة: "ما في حدا بيعرف المشكلة إنه في رعب من رجل الدين خصوصاً

بالمدارس الدينية. أبونا أو الراهبة عندهم سلطة دينية قوية يمارسوها عليك كتابعة لهذه السلطة. وعندهم رعايا يعني كل الموظفين بالمواقع القيادية من نفس طائفته/ا، يعني الرعية هو يلي بيزوجن ويطلقن ويعملن الارث. بمعنى آخر يراعي مصالحهم من عدة زوايا"^{١٣٧}.

أما عن الأحزاب السياسية، فلطالما كان تأثيرها حاضراً بقوة منذ بداية تأسيس النقابات في لبنان سنة ١٩٠٩، إذ ساهمت الأحزاب القديمة في بناء اتحادات ونقابات^{١٣٨}. وبالنظر في تأثير الأحزاب على النقابة، ترى النقابات "أن نقابة المعلمين هي تحاصص أحزاب وتجمع لمصالح حزبية"^{١٣٩}. ينعكس ذلك على موقف البعض من النقابة ورفضهن لأي صبغة سياسية للنقابة، لأنه يؤثر سلباً على الانتماء النقابي للعديد منهن، ويأخذ المنافسة الحزبية من بين الأحزاب ويضعها في ساحة النقابات. فنجد مثلاً، أن التصويت في انتخابات المجلس التنفيذي للنقابة -المحدد بكونها طائفية- يحاكي التحالفات الحزبية المبنية كذلك في معظم الأحيان على موازنات طائفية وسياسية. كذلك يلتزم الأعضاء المنتمين لحزب سياسي وللنقابة بقرارات أساسية مثل الإضراب أو التظاهر استناداً الى الموقف السياسي للحزب الذي ينتمون إليه، وليس بالضرورة موقف النقابة.

يفضي هذا التداخل الحزبي النقابي إلى غلبة الانتماء السياسي الحزبي على أي اعتبارات أخرى. يزيد هذا التداخل من سوء أوضاع مشاركة النساء في النقابات. فبحسب النقابات تفرض التوافقات الحزبية على الحزبيات من أعضاء النقابة، وهي توافقات تقصى النساء وتضع المصلحة الحزبية أولاً. تشارك إحدى النقابات تجربتها قائلة: "كنت مرشحة مستقلة [في انتخابات المجلس التنفيذي]. نظموا التسوية واتفقوا على أسماء الأعضاء، اتصلوا بي طالبين مني الانسحاب كي لا يضطروا لتنظيم انتخابات"، بحسب تجارب النقابات غالباً ما تكون النساء تكلمة لتوافق عددي^{١٤٠}، يمكن الاستغناء عنها عند الضرورة. ولكن لم تغفل النقابات وجود العوامل الذاتية، فهن يلومن أنفسهن على قلة النساء ذوات الطموح السياسي أو المهتمات بخوض "المعركة السياسية أو النقابية أو ينظمن الحملات الانتخابية" إضافة إلى إن النساء لا يناقشن ضمن أحزابهن أحقيتهن بالوصول إلى مواقع القيادة، إذ إن "خيارات التصادم غير مطروحة"^{١٤١}.

٢.٣ أثر الواجبات الاجتماعية على مشاركة النساء في النقابة

إلى جانب العوامل السابقة المؤثرة على مشاركة النقابيات، فقد أشرن إلى وجود عوامل مرتبطة بحياتهن الشخصية وواجباتهن الاجتماعية نحو أسرهن التي من شأنها التأثير على نشاطهن داخل النقابة. كان أبرزها في نقاشهن النظرة المجتمعية للمرأة النشطة سياسياً، فتشير إحداهن حول ذلك أنه دائماً ما يتم سؤال تلك المرأة "وين تاركة بيتها وعائلتها ومسؤولياتها"^{١٤٢}. والأمر لا يقتصر على النساء المتزوجات بل يمتد إلى العازبات اللواتي إذا انصرفن إلى العمل العام أو السياسي، فيتم لومهن على عدم السعي وراء مستقبلهن في تأسيس أسرة. يدعم من هذه النظرة، أسباب امتهان النقابيات للتعليم المشار إليها آنفاً، فقد وجدنا المهنة ملائمة لظروفهن وواجباتهن الأسرية وتقربهن من طريقة تفكير أبنائهن بحكم قربهن من الطلاب، وتمنحهن امتيازات مثل مجانية في تعليم الأبناء، وبالتالي فليس متوقعاً منهن الانخراط في أنشطة سياسية من خلال النقابة تطلب وقتاً والتزاماً.

أيضاً، عبّرت النقابيات عن تفاهم الالتزامات الأسرية وما يفرضه الدور الإنجابي من أعباء على المرأة في الاهتمام ورعاية أولادها والحرص على متابعة تعليمهم وتربيتهم، بعكس الرجال الذين لا تطلبهم تلك الأعباء، ولا يلامون

١٣٧ المصدر السابق.

١٣٨ قبل الحرب، كان الحزب الشيوعي اللبناني سباقاً في إنشاء الاتحادات النقابية، وبعد الحرب ساعدت الأحزاب الحديثة في تكون نقابات واتحادات تابعة لها، طالع: غسان صليبي، "احتياجات تنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في النقابات في لبنان"، التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، ٢٠١٤.

١٣٩ مجموعة مركزة أجراها فريق البحث مع عدد من المعلمات، بيروت، ١٣ أبريل ٢٠١٨.

١٤٠ مجموعة مركزة أجراها فريق البحث مع عدد من المعلمات، بيروت، ٢٤ مارس ٢٠١٨.

١٤١ مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة نقابية في نقابة المعلمين، بعلي، ٧ أغسطس ٢٠١٧.

١٤٢ مجموعة مركزة أجراها فريق البحث مع عدد من المعلمات، بيروت، ٢٤ مارس ٢٠١٨.

عليها اجتماعياً في حال عدم قيامهم بها. تصعب هذه الالتزامات من قيام النساء بأي نشاط نقابي، كما إنها تقلص من مساحات مراكمة الخبرة والتجربة النقابية المطلوبة منهن للعب أدوار قيادية. وأخيراً، يحضر بقوة في حديث النقابيات غياب الدعم من قبل بعض أسرهن لمسيرتهن في العمل النقابي؛ الأمر الذي يصل إلى حدود تحميلهن نتائج أي تقصير أو إهمال على مستوى الأسرة. تدعم إحداهن وجهة النظر هذه بالقول "صديقتي هي ناشطة جداً وحزبية بمواقع قيادية زوجها لا يشتغل ابداً بالعمل السياسي، كلما تأخرت باجتماع يحصل اشكال بالبيت"^{١٤٣}.

رابعاً: الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً: رؤية محدودة للنساء

١) الاتحاد كونه شبكة أمان اجتماعية

تأسس الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً (المعروف سابقاً باسم اتحاد المعوقين اللبنانيين) عام ١٩٨١ كمنظمة قاعدية مطلية حقوقية لا طائفية، أولويتها المطالبة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ولكن أخذ الاتحاد في عمله بعداً وطنياً، فعمل خلال الحرب الأهلية اللبنانية على تعزيز السلم الأهلي وتوفير الإغاثة المباشرة وتنظيم العديد من مسيرات السلام، وفي السنوات الأخيرة شارك في حملة إسقاط النظام الطائفي عام ٢٠١١، مظاهرات التنديد بالتمديد للمجلس النيابي والفرغ الرئاسي، وأخيراً الحراك الشعبي الذي شهدته الشارع اللبناني عام ٢٠١٥.

يضم الاتحاد اليوم تحت لوائه ١٢٠٠ عضواً/ة من الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية وآلافاً من المناصرين/ات والمتطوعين/ات، وهو عدد يمثل ١.٤٪ من العدد الرسمي لذوي الإعاقات المسجلين في وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان والبالغ عددهم ٨٠٧٠٣ في عام ٢٠١٣ (منهم ٦٢٪ من الذكور و٣٨٪ من الإناث)^{١٤٤}. لا يتوافر للاتحاد نسب عضوية النساء فيه بشكل واضح، ولكن يزعم القائمين/ات عليه أن كثيرات من النساء يقصدنه طلباً للدعم والمساعدة، وللتطوع والانضمام، وهو ما وجدنا انعكاسه على أسباب انتساب الكثيرات من عضوات وقيادات الاتحاد اللواتي التقينا بهن. أبرز أسبابهن كان الحاجة إلى التواجد في إطار يوفر تضامناً ودعمًا للأشخاص ذوي الإعاقة، فهو بمثابة "متنفس" للعضوات بعيداً عن تمييز المجتمع بحسب توصيفهن^{١٤٥}. كذلك هو يمثل شبكة أمان اجتماعي تساندنهن في تعزيز "الثقة بالذات" والتعبير عنها للتغلب على النظرة المجتمعية التمييزية ضدنهن. تساعدن هذه الشبكة في التعرف على غيرهن من الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الانخراط في بعض النشاطات الاجتماعية (أنشطة في القرية، أنشطة في المدرسة والجامعة، التطوع مع أو تأسيس جمعية) ومن ثم توسيع شبكاتهن الاجتماعية، وتحسين مهارتهن في التواصل والاندماج بين أشخاص من خارج محيط الأشخاص ذوي الإعاقة. وأيضاً تمنهن عضويته القدرة على معرفة الحقوق الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، والوصول إلى بعض مشاريع الدعم أو التوظيف.

أنت تصورات عضوات الاتحاد عنه كونه شبكة الأمان الاجتماعي ومكان يدعمهم في اتساق تام مع ما نعرفه مسبقاً من الدراسات والأدبيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والإعاقة والمشاركة السياسية للنساء ذوات

.....
١٤٣ المصدر السابق.

١٤٤ يقدر أن نسب إعاقة الذكور أعلى من الإناث نظراً لاشتراك عدد كبير من الذكور في الحرب الأهلية اللبنانية، ولذلك فنسبة الإعاقة الحركية هي أعلى نسب الإعاقات حوالي ٥٣٪. يهدف تسجيل الإعاقة لدى الوزارة إلى الحصول على بطاقة للإعاقة التي تسهل من وصول وحصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات الطبية والتوظيفية والتعليمية. ولكن يجب التنويه إلى أن الكثيرون من ذوي الإعاقة في لبنان لا يسجلون أنفسهم للحصول على البطاقة هروباً من الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالإعاقة بالمقام الأول، ونظراً لأن تعريف الإعاقة الذي تتبناه الوزارة لا يشمل كل أنواع الإعاقات (فمثلاً، يستثني الصعوبات السمعية)، وعليه فإن هذا الرقم هو تقدير أقل بكثير من واقع الإعاقة في لبنان. طالع: يونسكو، "الإدماج الاجتماعي للشباب ذوي الإعاقة في لبنان: أين نقف وما الذي ينبغي عمله لتعزيز حقوقهم؟"، اليونسكو، بيروت، سبتمبر ٢٠١٣، صفحة ٩-١١، متاح على الرابط: <https://bit.ly/1RTozXv> [آخر دخول بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٨].

١٤٥ عبرت إحداهن عن ذلك قائلة: "بالاتحاد ما يتحسي بالإعاقة. بالاتحاد لقيت حالي، وعرفت نقاط قوتي"، من مجموعة مركزة أجراها فريق البحث مع عدد من عضوات الاتحاد، بيروت، ١١ مارس ٢٠١٨.

الإعاقة؛ فكلها تشير إلى أن النساء ذوات الإعاقة يجدن في المنظمات الشبيهة والمجموعات الداعمة التي يتواجد فيها أشخاص يشبهونهن مكاناً يساعدهن في التغلب على العزلة الاجتماعية التي تتسبب بها إعاقتهن وتعزز من ثقتهن بنفسهن، بل وتجعلهن أكثر عزماً/قدرةً على التعبئة السياسية أو الاشتراك في الأنشطة السياسية - خاصة تلك المتعلقة بالتمييز المرتبط بالإعاقة - بالمقارنة مع أقرانهن من الرجال^{١٤٦}. يرجع هذا التأثير الإيجابي لتلك الشبكات الاجتماعية على النساء ذوات الإعاقة إلى كون أوضاعهن أكثر سوءاً من أقرانهن من الرجال نتيجة لما يتعرضن له من "قمع مزدوج"^{١٤٧} أو "إعاقة مزدوجة"^{١٤٨} نتيجة كونهن نساء في المقام الأول وذوات إعاقة في المقام الثاني، ومجدداً تأتي الإعاقات الحركية وهي أكثر ظهوراً للمجتمع لتكون المصدر الأول لتشكيل الوصمة الاجتماعية، ومن ثم التفرقة في النظر لأولئك النساء. يأتي مفهوم التقاطعية - المشار إليه مسبقاً - ليساعد على فهم هذه التفرقة المزدوجة والمبنية على محاور الإعاقة والنوع الاجتماعي والمستوى الاقتصادي والاجتماعي لأولئك النساء^{١٤٩}.

بناء على ذلك، جاءت مقابلاتنا ومجموعتنا المركزة مع النساء ذوات الإعاقة من عضوات الاتحاد لتحليل كافة صعوباتهن وتحدياتهن المرتبطة بنشاطهن السياسي - من خلال الاتحاد - إلى التمييز ونظرة المجتمع لهن والوصمة الاجتماعية التي يعايشنها والتي رأين تفاعلها المباشر والواضح مع هيكلية وبنية وممارسات ومواقف الاتحاد. ولذلك فالتحليل يبدأ من تجارب أولئك النساء في بيئتهن الاجتماعية مع أسرهن ومجتمعاتهن وينتهي بالاتحاد، وكيفية التفاعل مع هذه العوامل.

٢ تجارب نساء الاتحاد في بيئتهن الاجتماعية

تتفق جميع الدراسات على أن عوامل البيئة المجتمعية المحيطة بالأشخاص ذوي الإعاقات هي التي تؤثر عليهم وعلى اختياراتهم وأنشطتهم بشكل رئيسي^{١٥٠}، وكما ذكرنا تتأثر النساء بالإعاقة بشكل مزدوج يطال جميع جوانب حياتهن. تختبر النساء ذوات الإعاقة تفاعلات اجتماعية سلبية من خلال الهياكل الاجتماعية والأسرية والثقافية والسياسية تفرض فيهن الضعف وتجذر جميعها الوصمة الاجتماعية^{١٥١}، ويترتب على ذلك تعرضهن سواء داخل المنزل أم خارجه للتهميش والإهمال وأحياناً للعنف أو الإصابة أو الاعتداء أو الاستغلال. تحدثت عضوات الاتحاد - اللواتي التقينا بهن - عن أنه لا يزال ينظر لهن باعتبارهن ضعفاء بحاجة لتلقي الإحسان أو موضوعاً لقرارات يتخذها آخرون نيابة عنهم لأنهن غير قادرات على اتخاذ أبسط القرارات الفردية المتصلة بهن بصورة مستقلة.

تجلى ذلك في الصورة النمطية التي ترسمها عائلة المرأة ذات الإعاقة لها على أنها مستضعفة، فمثلاً تخبر إحداهن: "العائلة لا تقبل فكرة أن المرأة ذات الإعاقة قد تكون مرشحة للمناصب العالية. دوماً يعتبرون إننا نعاني من نقص،" و تسرد أخرى: "لما بدأت العمل مع الاتحاد، تحديت أهلي حتى اقتنعوا"^{١٥٢}. إن أكثر من تحدثنا معهن واجهن عائلتهن حتى سمحن لهن بالمشاركة في الاتحاد وأنشطته، ولم يستطعن اتخاذ القرار بشكل شخصي، وأنت معارضة المشاركة بشكل أساسي مبنية على تحديات الإعاقة والحركة، والنظرة المجتمعية للمرأة ذات الإعاقة كثيرة الحركة والنشاط. وقد عبرت إحداهن عن ذلك: "يقولوا أهلي أنتو عم تطلعوا كثير وبتغيبوا أيام

١٤٦ ليزا شر، "التعايش مع إعاقة مزدوجة"، *النساء والسياسة*، مجلد ٢٥ (٢-١)، ٢٠٠٣، صفحة ٥٦-٥٧.

١٤٧ رافي ك تيارا، جيل هاغ وأودري مولاندر، "التخلف عن كلا الأمرين: النساء المعاقات والعنف المنزلي"، *الإعاقة والمجتمع*، مجلد ٢٦ (١)، ٢٠١١، صفحة ٧٥٩.

١٤٨ ليزا شر، *مصدر سبق ذكره*، صفحة ٣٣.

١٤٩ أنظر هامش ١٣.

١٥٠ منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، "التقرير العالمي حول الإعاقة"، مالطة، منظمة الصحة العالمية، الفهرسة في بيانات النشر، ٢٠١١، صفحة ٤-٦، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2zFpXDh> [آخر دخول بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٨].

١٥١ ديان أ توب، بينيلوب أم س لورغ وباريسيا ل فانفيلك، "استراتيجيات إدارة وصمة العار بين النساء ذوات الإعاقات الجسدية: مقاربات متباينة للتقليل من شأن أو الاعتراف بوضع الإعاقة"، *السلوك المنحرف*، المجلد ٢٥ (٢)، ٢٠٠٤، صفحة ١٧٠-١٧١.

١٥٢ مجموعة مركزة أجهزها فريق البحث مع عدد من عضوات الاتحاد، بيروت، ١١ مارس ٢٠١٨.

بس يكون عنكم أنشطة أنتو بنات ومنخاف تتعرضوا للخطر وعم نسمع كثير حكي بسبب عملكم^{١٥٣}. هناك جانب مشروع لهذا الخوف، فقد تحدثت العضوات عن خوفهن من التعرض للتحرش أو الاستغلال بسبب الحاجة إلى استخدام وسائل النقل العامة، مما يعيق مشاركتهن الفاعلة في مختلف الأنشطة. وهذا ليس بمفاجئ في سياق النساء ذوات الإعاقة، فهن الأكثر تعرضاً للتحرش والعنف الجنسي ما بين النساء والرجال، والرجال ذوى الإعاقة حول العالم^{١٥٤}. وعليه تدفع كل تلك الصعوبات، بعض أولاء النساء إلى الاعتقاد أن الإرادة الفردية غير كافية للمشاركة في المجتمع بشكل فعّال؛ لا بد من تلقي الدعم من المحيط الأسري والمجتمعي. في سياق موازٍ، أشارت العضوات - بشكل غير مباشر - إلى أن "منظومة قيم المجتمع" التي تتحكم بمواقف العائلة بالنسبة للإعاقة، وهي بنظرهن منظومة لا تدعم القيام بالدور السياسي. فمثلاً، إحداهن يتأثر أهلها بتعليقات الجيران، وتقول عن ذلك: "كلام الجيران بيكون عن كيف يمكن لي مع إعاقتي أن أخرج من البيت وأعود بوقت متأخر. هذا الأمر بالنسبة لأهلي غير مقبول، لأننا اناس شرقيون أولاً وأخيراً"^{١٥٥}. كل هذه الضغوط مجتمعة تجبر بعض العضوات على الانسحاب أو تقليص هامش تفاعلهن ضمن الاتحاد.

المثير للاهتمام، هو ازدواجية هذه الضغوط؛ ففي حين هناك معارضة أحياناً بخصوص الانخراط في الأنشطة العامة أو السياسية من خلال كيانات كالاتحاد، تتعرض بعضهن الي ضغط عائلتهن للقيام بالعمل وكسب المال. تعلق إحداهن عن تجربتها الشخصية: "أنا أهلي محافظين، عندما أخبرهم أن لدي نشاط يقولون لي: تريدون الذهاب لوحدك؟ لكن بالمقابل ليس لديهم أية مشكلة أو اعتراض أن أذهب منفردة إلى الشغل"^{١٥٦}. ولكن يمكن فهم هذه الازدواجية في إطار تنوع الخلفيات الاقتصادية لعائلات أولاء النساء، فبعضهن يحتاج إلى موارد مالية إضافية للتعامل مع وجود فرد ذو إعاقة في الأسرة. بالإضافة إلى ذلك، نجد صعوبات مضاعفة تواجهها النساء ذوات الإعاقة لوصولهن لوظائف أو أشغال مؤمنة (بالمقارنة مع غيرهن من النساء)^{١٥٧}، مما يترتب عليه استغلالاً اقتصادياً لكثيرات منهن من قبل أسرهن المحتاجة وذوي الدخل المحدود عند نجاحهن في الحصول على العمل.

على صعيد آخر تتمحور أكثر الموضوعات التي طرحتها العضوات حول حقهن في اختيار شركائهن مثلاً. فتضع العائلة والمجتمع شروطاً مسبقة متصلة بالوصمة الاجتماعية^{١٥٨} وبالتصورات المنتشرة حول قدرة النساء ذوات الإعاقة على الانجاب تقيدهن من صورة الشريك المستقبلي. عبّرت إحدى الشابات عن ذلك: "تقول أمي، ليس مفروضاً أن تتزوجي شخص عادي، لازم تاخديه متلك يكون عنده حالة بتشبهك حتى ما يحب غيرك ويتزوج عليك. حتى ما يعايرك بإعاقتك"^{١٥٩}. وتقول منتسبة أخرى: "أنا أعاني كثيراً. الشباب ينظرون إلي وتعبهم شخصيتي، ولكن لا يقبلون بالزواج لسبب رئيسي وهو الشكل الخارجي"^{١٦٠}. تدرك الشابات المحددات التي تفرضها عليهن إعاقتهن، ولكنهن ينتقدن النظرة المجتمعية والأسرية التي تعيقهن في كثير من الأحيان أكثر من الإعاقة نفسها (بالرغم من إدراكهن أن هذه النظرة تنبع من خوف ورغبة في الحماية والرعاية).

١٥٣ المصدر السابق.

١٥٤ الجمعية العامة، "دراسة مواضيعية حول مسألة العنف ضد النساء والفتيات والإعاقة"، الأمم المتحدة، ٣٠ مارس ٢٠١٢، صفحة ٦-٧، متاح على الرابط: <https://bit.ly/29Uvtyo> [آخر دخول بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٨].

١٥٥ مجموعة مركزة أجزاها فريق البحث مع عدد من عضوات الاتحاد، بيروت، ١١ مارس ٢٠١٨.

١٥٦ المصدر السابق.

١٥٧ ليزا شر، مصدر سبق ذكره، صفحة ٣٣.

١٥٨ انغريد فاد دير هايدجن، جاين هاريس ونعيمة أبراهامز، "في السعي إلى الألفة: وصمة الإعاقة، الأنوثة والشراكات الحميمة في جنوب إفريقيا"، الصحة والجنس، ٢٠١٨، صفحة ٢-٣.

١٥٩ مجموعة مركزة أجزاها فريق البحث مع عدد من عضوات الاتحاد، بيروت، ١١ مارس ٢٠١٨.

١٦٠ المصدر السابق.

٣) بنية وممارسات الاتحاد: قصور مستتر نحو النساء

إلى جانب تلك التجارب التي عاشتها عضوات الاتحاد في بيئتهن الاجتماعية - مع أسرهن ومجتمعهن المباشر - والتي أثرت وما زالت تؤثر على اندماجهن وأنشطتهن في الاتحاد الذي يرونه بمثابة "بيتهن الثاني"، فإنهن لم يسمين صعوبات في الاتحاد على المستوى الداخلي من حيث البنية والممارسات. بالنسبة لهن: "لا وجود للتمييز بالاتحاد، وقصة الذكورية غير موجودة. بعمرنا لم نتعامل على أساس ذكر أو انثى"^{١٦١}. انطلاقاً من هذا الموقف، يؤكدن على انعدام الحاجة إلى نقاش قضية التمييز في مجالات تولي النساء لمواقع القرار. إلا أنه بمزيد من التدقيق في تعليقاتهن يمكن تحديد بعض من أوجه القصور.

بدايةً، تختلف نسبة تواجد النساء في عضوية الاتحاد في الفروع بحسب المناطق. فهي تضعف في بيروت وترتفع في المناطق، حيث يأخذ شكل علاقتهن به رابطاً متميزاً من خلال الحضور اليومي إلى مراكز الاتحاد. تعزى ضعف نسبة العضوات في حضور الأنشطة والفعاليات في بيروت، نظراً لالتزامتهن المهنية وعملهن استجلاباً للدخل. يأتي في مقابل ذلك ضعف فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة - سيما النساء منهم - في المناطق، وبالتالي انخراط أكبر للخيارات في أنشطة الاتحاد. أيضاً تبرز خصوصية العمل على قضايا الإعاقة في المناطق حيث يغلب العمل من منظور خدمي تنموي، مما يجعل من الاتحاد فضاءً جذاباً للأعضاء. إن خصوصية المناطق من ناحية ضعف وجود المساحات العامة وضعف قدرات الأشخاص ذوو الإعاقة على التواجد ضمن هذه المساحات يجعل من مراكز الاتحاد مساحة لتلاقيهم، مما يقوي الانتماء إليه. كذلك تحضر خصوصية العمل في المركز الرئيسي في بيروت والتي تجعل منه مركزاً لإدارة البرامج والمشاريع والتفاعل مع الجهات المانحة ومع باقي أطر المجتمع المدني أكثر منه "فرعاً" بالمعنى المتعارف عليه للفروع، الأمر الذي يضعف من قدراته في استقطاب قاعدة أو جمهور أكبر. كذلك اللافت على صعيد البنية التنظيمية للاتحاد أن الهيئة العامة تضم إلى جانب الأشخاص ذوي الإعاقة، آخرين منتسبين ومتطوعين ليسوا من ذوي إعاقة، إنما يساندون الاتحاد ويحملون قضاياها، من دون أن يكون لهم حق الانتخاب أو الترشح^{١٦٢}. يعود ذلك إلى المقاربة التي اعتمدها الاتحاد وعدم انغلاقه على نفسه، سيما وإن مطلب الاندماج هو من أهم مطالب الاتحاد.

تشارك عضوات الاتحاد في مهام عدة أبرزها التطوع، الاستقطاب، التعريف بالقانون ٢٢٠/٢٠٠٠^{١٦٣}، المشاركة في المسيرات والمظاهرات والوقفات الاحتجاجية، المشاركة في الحملات المطالبية، المشاركة في بناء المخيمات الصيفية وغير ذلك. بالإضافة إلى هذا، فإن قيادة الاتحاد اليوم ترأسها امرأة، كما تتولى نساء إدارة البرامج والعديد من المشاريع سواء في المركز الرئيسي في بيروت أو في المناطق^{١٦٤}، وأيضاً نَظَم الاتحاد ورش التمكين السياسي للنساء ذوات الإعاقة وتوعيتهن على أهمية المشاركة في مراكز القرار. وعليه فقد ضمت الهيئات الإدارية المتعاقبة للاتحاد نساءً بنسب متفاوتة. غير أن غلبة الحضور كانت للرجال بشكل دائم، واقتصرت نسبة وجود النساء على سيدة أو اثنتين في عضوية الهيئة الإدارية للاتحاد^{١٦٥}. حتى بعد حرص قيادة الاتحاد على تشجيع سيدتين شابتين من البقاع للمشاركة في عضوية الهيئة الإدارية في الانتخابات الأخيرة للهيئة عام ٢٠١٦، وانتهاء الانتخابات بفوز الشابتين من أصل اثني عشر عضواً^{١٦٦}، نجد أن قيادة الاتحاد بشكل عام هي

١٦١ المصدر السابق.

١٦٢ مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة في الاتحاد، بيروت، ١١ أغسطس ٢٠١٧.

١٦٣ صدر القانون رقم ٢٢٠ لعام ٢٠٠٠ عن البرلمان اللبناني وهو القانون الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة. يتناول القانون عدداً كبيراً من حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. لم تصدر لغاية اليوم المراسيم التطبيقية الخاصة بالقانون. طالع: الاتحاد اللبناني للمعوقين الجسديين، قانون ٢٢٠/٢٠٠٠، متاح على الرابط <https://bit.ly/2Mk3M7L> [آخر دخول بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٨].

١٦٤ تتولى رئاسة الاتحاد السيدة سيلفانا اللقيس، كما تتولى إدارة البرامج والمشاريع السيدة حنين الشمالي، وتتولى مسؤولية مركز بعلبك السيدة سمر الطفيلي.

١٦٥ مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشط في الاتحاد، بر الياس، ١٥ سبتمبر ٢٠١٧.

١٦٦ مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشط في الاتحاد، بيروت، ١١ أغسطس ٢٠١٧.

قيادة هرة، والعناصر الشابة شديدة في عضوية الهيئة الإدارية للاتحاد، باستثناء الشابتين اللتين فازتا في الانتخابات الأخيرة. يرر الأمر وفقاً لقياديين في الاتحاد "في ضعف خبرة النساء الناشطات في الاتحاد" واصفين إشراك الشابات في عضوية الهيئة الإدارية بالمخاطرة، لأنهن لم يراكن عملاً سياسياً وتجربة^{١٧٧}. لذا استقر الرأي لسنوات وفي المحطات الانتخابية المتعاقبة على إبقاء عضوية الهيئة الإدارية بأشخاص واكبوا الاتحاد لسنوات وراكموا تجربة في قيادته، وهو ما يذكرنا مرة أخرى بالإطار العام لممارسة العمل السياسي في لبنان المعتمد على شخصية الزعيم ذو الخبرة والأكبر سنًا، والمتواجد في موقعه محافظاً على سلطته لعقود.

يمثل هذا الواقع أمراً مُرضياً بالنسبة لعدد كبير من أعضاء وعضوات الاتحاد مَن التقينا بهم، ولكن لوحظ أنه عادة ما يتم الخلط بين العمل ضمن قيادة الاتحاد والعمل ضمن البرامج والمشاريع التي يغلب عليها حضور النساء. عبرت إحدى العضوات عن ذلك قائلة: "مش ضروري الواحد يكون ضمن الهيئة الإدارية حتى يكون ناشط. النضال ينبع من القلب ولا ضرورة للصفة للقيام به"^{١٧٨}. تبدي آراء كهذه أن هناك تفضيل من العضوات للمشاركة من ضمن خارج الأدوار القيادية. وعند سؤالهن عن عدم رغبتهن في مشاركة من خلال هذه الأدوار، أشارت العضوات الي التزاماتهن المهنية التي يحافظن من خلالها على هامش بسيط من الاستقلالية الاقتصادية، حيث شددت أكثر من عضوة بالقول "شغلي يأخذ كل وقتي وهذا ييمنعني اتطوع بشكل مناسب واكيد يمنعني من تطوير نفسي والقيام بأدوار أهم"^{١٧٩}. كذلك، ترى العضوات أن الترقى داخل الاتحاد يصحبه التزامات أكبر ويتطلب مواكبة وحضوراً في بيروت، والكثيرات منهن يسكن في المناطق (البقاع أو الجنوب تحديداً) ولا إمكانيات مسهلة تساعدهن على تخطي العوائق المتمثلة في بُعد المسافة. إضافة إلى هذا، فهناك صعوبة في توافر مواصلات عامة ميسرة، بالإضافة إلى الخوف من التعرض للتحرش أو الاستغلال - كما ذكر سابقاً - في أثناء التنقل في المواصلات العامة: "أنا ما معي سيارة وبضطر أستخدم وسائل النقل العامة. بسبب وضعي الاقتصادي ما بقدر استعمل تاكسي لذلك بلجأ للباصات. هذا أزمة بالنسبة لي. بسبب الإساءات المعنوية التي أتعرض لها وصعوبة استخدامها من دون مساعدة أحد، إضافة لرفض أهلي وعدم السماح لي العودة بالليل"^{١٨٠}. بالرغم من اتخاذ الاتحاد خطوات عدة نحو تمكين النساء، إلا أن الصعوبات الفعلية التي تثبط النساء عن الترقى داخله غير متناولة من قبل التدابير الداخلية، فتغيب قرارات تنظيم الاجتماعات في المناطق مثلاً -بدلاً من عقدها في بيروت- لتوفير فرص لأولاء النساء للمشاركة بشكل مختلف.

كذلك عند قراءة استراتيجية العمل التي طرحها الاتحاد عام ٢٠١٦ للسنوات الخمس المقبلة، نلاحظ أنها لا تتطرق إلى البُعد الخاص بقضايا وحقوق النساء ذوات الإعاقة، أو إلى أدوار النساء في قيادة وإدارة الاتحاد. تضمنت الاستراتيجية إشارة واحدة فحسب إلى ضرورة العمل على إلغاء التمييز لكن من دون تحديد ما المقصود به، أو تأثيره الخاص على النساء ذوات الإعاقة، أو أي أهداف أو توصيات تتصل بقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين النساء. تطرح الاستراتيجية تساؤلات حول أولويات العمل خلال الفترة القادمة: التعليم، العمل، الصحة، الحقوق المدنية، وتغيب أي مقترحات تتصل بحقوق النساء ذوات الإعاقة كما تناولتها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^{١٨١}.

١٦٧ المصدر السابق.

١٦٨ مجموعة مركزة أجراها فريق البحث مع عدد من عضوات الاتحاد، بيروت، ١١ مارس ٢٠١٨.

١٦٩ المصدر السابق.

١٧٠ مجموعة مركزة أجراها فريق البحث مع عدد من أعضاء وعضوات الاتحاد، بر الياس، ٢٥ أغسطس ٢٠١٧.

١٧١ المادة ٦ من الاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: "تفر الدول الأطراف بأن النساء والفتيات ذوات الإعاقة يتعرضن لأشكال متعددة من التمييز، وأنها ستتخذ في هذا الصدد التدابير اللازمة لضمان تمتعهن تمتعاً كاملاً وعلى قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية". للمزيد الاطلاع على الاتفاقية على موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2wa0klR> [آخر دخول بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٨].

بالإضافة إلى ذلك، فأحد أبرز الأمثلة هو المرصد الخاص بالانتهاكات التي تطال الأشخاص ذوي الإعاقة. لدى مراجعة موقع المرصد الإلكتروني يتبين إن البلاغات الواردة إليه تندرج ضمن سياق الانتهاكات المتعلقة بالحق في العمل، الحق في بيئة مؤهلة، الحق في الوصول إلى الخدمات الصحية، الحق في التنقل، من دون وجود لأية بلاغات متصلة بالنوع الاجتماعي أو بانتهاكات تطال النساء ذوات الإعاقة^{١٧٢}. كما أن نموذج الشكوى الخاص بالبلاغ عن الانتهاكات والمعتمد من جانب المرصد يغيب عنه الجانب المتصل بالنساء، وهو لا يتيح معرفة إذا وقع الانتهاك لأسباب تتعلق بالنوع الاجتماعي، باستثناء بيان نوع الجنس في النموذج. وعن إذا ما كانت الانتهاكات المبلّغ عنها أو موضوع الشكوى، وفقاً للنموذج تغيب عنه أية إشارة تتصل بالعنف والتمييز الواقع على النساء ذوات الإعاقة كونهن نساء، ويقتصر الأمر على الانتهاكات العامة التي تطال ذوي الإعاقة في لبنان^{١٧٣}.

في النهاية، بالنظر إلى الاتحاد بالمقارنة مع غيره من الكيانات الثلاث السابقة، ربما يمكن اعتباره الفضاء الأكثر ترحيباً بالنساء في القيادة والقاعدة، ولكن بنيتة لم تحاول رؤية النساء ذوات الإعاقة خارج إعاقتهن، صغر سنهن، قلة خبرتهن، فهي بنية ما زالت تفضل الأكبر سناً والأكثر خبرة. كذلك تأتي تدخلته وأنشطته عامة الأهداف بحيث يغيب عنها حساب الصعوبات التي تعانيها النساء ذوات الإعاقة، ولا تنتبه لمحاولة موائمة ظروفهن الخاصة والتي كما ورد تؤثر عليهن بشكل محوري.

١٧٢ يمكن الاطلاع أكثر على موقع المرصد الإلكتروني: <http://disabilitymonitor.net> [آخر دخول بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٨].

١٧٣ المصدر السابق.

خاتمة

حاولت هذه الدراسة تحليل بنى وممارسات ومواقف أربعة كيانات سياسية بالإضافة إلى تجارب النساء في المشاركة أو الترقى سياسياً من خلالها، لتجيب عن سؤال التحديات والعقبات التي تواجهها النساء في نشاطهن السياسي. في سعيها للإجابة عن هذا السؤال، انطلقت الدراسة من فرضية أن مزيداً من النساء في القيادة من شأنه أن يسهم في كسر الصور النمطية عن كون النساء غير مؤهلات للسياسة والحكم، وأن يساعد على تحقيق المساواة الجندرية على المدى البعيد.

فقد وجدنا أن مشاركة أغلب النساء في القوات اللبنانية كانت محدودة بأدوار رعايية وخدمية أثناء فترة العمل العسكري، وحتى من أشرتك منهن في الأدوار العسكرية المباشرة، قد فعلن ذلك بشكل مؤقت وخلف قيادة الرجال. حتى أثناء فترة الاعتقال والتصيق التي تعرض لها الحزب والتي خلقت مساحات أوسع للنساء، لم يترق منهن للقيادة إلا ستريدا جعجج، مؤكداً عامل العائلية السياسية الذي يوطر رؤية الحزب للنساء. كذلك أتت بنية وممارسات الحزب لترسم أدوار محددة للنساء تتصل برؤيتهن في أدوارهن التقليدية كراعيات وأمّهات، فجاءت أكثر أدوار النساء داخل الحزب متركزة في جهاز الشؤون الاجتماعية، جهاز تفعيل دور المرأة، جهاز الشهداء والجرى والمصائب، بمقابل ضعف تواجد النساء في المواقع الميدانية القريبة من القاعدة الشعبية للحزب، والتي يحتل الرجال أغلبها، نظراً لقيمة تلك المواقع في بناء التحالفات السياسية والانتخابية. وأخيراً، يظل تقاطع "المصلحة الحزبية" مع "المصلحة الطائفية" العامل الرئيسي في استبعاد النساء أولاً عند صياغة التوازنات السياسية من أجل ضمان المقاعد الانتخابية.

أما حملة "طلعت ربحكم" فقد تسبب قصور النموذج الأفقي اللاهيكلي الذي تبنته الحملة إلى تفرد حفنة من النشطاء بالقيادة من دون إشراك من المشاركين في قاعدة الحملة على رأسهم النساء، وجاءت مشاركة النساء بشكل "تجميلي" كواجهة إعلامية للحملة، من دون مشاركتهن الفعلية في صياغة ما ألقى من بيانات، وكذلك تم اقصائهن في اجتماعاتها نتيجة حضور القيادات السياسية التي دائماً ما استأثرت بالنقاش والحديث. اعتمدت الحملة مع الناشطات والمتظاهرات خطاب أبوي ارتكز على آليات حمائية تجاهن كونهن نساءً، وبالمقابل تغاضت الحملة عن نقاش حالات التحرش الجنسي التي مسّت المتظاهرات حفاظاً على مظهر الحراك والحملة، غير آبهة بما يترتب على ذلك من إبعاد للنساء وتأثير على مشاركتهن في أنشطة الحملة.

كانت حالة نقابة المعلمين الأكثر لفتاً للانتباه، ففي كيان تمثل النساء فيه 70% من قاعدة عضويته، يندر في قيادته وجود النساء. يحول دون وجودهن عدة عوامل أهمها تركز أنشطة المجلس التنفيذي للنقابة في العاصمة بيروت في حين أن كثافة عضوية النقابة أكبر في المناطق، الأمر الذي يترتب عليه عدم حضور النساء في الجمعيات العمومية وغياب تمثيل أصواتهن في تلك التجمعات. حتى النساء اللواتي يستطعن الولوج إلى مجالس النقابة، كثيرات منهن يتم اختزال مشاركتها لطريقة ملبسها وحديثها، بدلاً مما تطرحه من أفكار. في سياق متصل، يأتي التدخل الحزبي في عمل النقابة ليؤثر على تفاعل النقابيات - مزدوجات العضوية في النقابة والحزب - ويعلي من أولوية القرارات والخيارات الحزبية عن نظيرتها النقابية، خاصة في أمور الترشح في انتخابات مجلس النقابة. أخيراً، أشارت النساء إلى كون وظائفهن الرعايية ووجباتهن الاجتماعية تجاه أسرهن تتسبب بتكون صورة مجتمعية سلبية لأولاء اللاتي انخرطن في العمل النقابي أو السياسي بشكل عام، فالمعلمة يجب أن تمنح الأولوية لبيتها.

أخيراً، قبل حديثهن عن قصور الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً، تطرقت عضوات الاتحاد إلى تأثير بيئتهن الاجتماعية والتي بنظرهن تحول دون مشاركتهم في الأنشطة السياسية كونها المصدر الأول للوصمة

الاجتماعية التي تلصق بهن بسبب إعاقتهن وهي تشكل نظرة أسرهن ومَن حولهن وبالتالي تتحكم في تحديد حركتهن وأنشطتهن واحتمالية عملهن. بجانب العوامل البيئية، لم يمنع كون الاتحاد شبكة أمان اجتماعي للنساء ذوي الإعاقة، توفيره مساحة لترقيتهن سياسياً داخله. فعلى غرار حالة النقابة، يتطلب الترقى السياسي داخل الاتحاد مواكبة الأنشطة والاجتماعات في مركزه في بيروت وهو ما لا تستطيع العديد من النساء فعله نظراً لعدم قدرتهن على استخدام المواصلات العامة مثلاً، أو خوفهن من التحرش؛ وتغيب معظم هذه الصعوبات عن الاتحاد، وبالتالي فبنيتها وممارساته لا تتناول تدابير للتعامل مع تلك الصعوبات.

إن القاسم المشترك بين الحالات الأربعة هو أن بنياها وهياكلها لا ترحب بالنساء فهي أكثر تناسباً للرجال ولا تأخذ بعين الاعتبار كيف تؤثر على حيوات النساء وتجاربهن بداخلها. الأهم هو أن كافة الكيانات لا ترى أعباء النساء القادمة من بيئتهن الاجتماعية - خاصة أسرهن ومجتمعاتهن المباشر - ولا تدرك كيف يمكن لتلك الأعباء التفاعل والتأثير على النساء داخل هذه الأطر. وعليه فهي لا توفر لهن أي أدوات تساعدن على الموازنة بين مسؤولياتهن وأدوارهن في حال رغبن في الترقى سياسياً. وبالتالي ينتهي الحال بالنساء الي الحاجة للمفاضلة بينهما.

كذلك بدت عوامل محاكاة الكيانات الأربعة لأوجه الإطار العام للسياسة في لبنان، فوجدنا أن العائلية السياسية تتجلى في حزب القوات اللبنانية، والكويتا الطائفية في المجلس التنفيذي لنقابة المعلمين، واستخدام خطابات أبوية تنتقص من النساء ومن قدراتهن تماثل تلك التي تستخدمها السلطة مع النساء المشاركات في حركة "طلعت ربحتكم"، وعوامل مثل "الأقدمية" و"الخبرة" تظهر ويتم التشديد عليها خاصة مع النساء ذوات الإعاقة في حالة الاتحاد. تمتد عوامل محاكاة النظام السياسي اللبناني إلى النساء - اللواتي التقينا بهن - أنفسهن، فكثيرات منهن متصالحات مع هذا النظام ونواقصه وأوجه قصوره، ولا يرين بديلاً عنه، ولذلك فهن يرتضينه كإطار يشاركن من خلاله - خاصة وإن كان سيوفر لهن شكل من أشكال الحماية (سواء للوجود الطائفي، أو مصدر للأمان الاجتماعي والاقتصادي). وهذا دال على ترسخ وتجذر هذا النظام وما ينضوي عليه من قيم الأبوية التي تُخضع النساء لها وتحصر على استمرار إخضاعهن بإشراكهن في العمل السياسي بشكل مجتزأ وشكلي. ومن هنا تطرح الدراسة سؤالاً حول ما إذا كان هناك أي فضاء يحاول كسر العجلة أو توفير معادلة بديلة للنظام السياسي القائم، وما يترتب عليه من مساحات جديدة لمشاركة النساء.

المصادر

سيسيل بيشو، أوليفيه فيليول، ليليان ماتيو. ترجمة عمر الشافعي، مراجعة وتحريرو د. دينا الخواجة، " قاموس الحركات الاجتماعية"، مبادرة الإصلاح العربي، ٢٠١٧.

موسوعة الاحزاب اللبنانية -الجزء الثاني، إيديتو إنترناشونال، بيروت، ٢٠٠٦.

سهام النجار، "الدراسة الواحدة الجامعة للدراسات الوطنية في سياق مشروع تعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء"، التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، ٢٠١٤.

غسان صليبي، " دراسة وطنية: احتياجات تنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في النقابات في لبنان"، التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، ٢٠١٤.

Tiffany D. Barnes & Michelle M. Taylor-Robinson, "Women Cabinet Ministers in Highly Visible Posts and Empowerment of Women: Are the Two Related?" in: Amy C. Alexander, Catherine Bolzendahl and Farida Jalalzai (eds) *Measuring Women's Political Empowerment across the Globe. Gender and Politics*. Palgrave Macmillan, Cham, 2018, p. 229- 255.

Mark Beissinger, "The Semblance of Democratic Revolution: Coalitions in Ukraine's Orange Revolution," *American Political Science Review*, Vol. 107 (3), August 2013, p. 574-592.

Tova Benski et al., "From the streets and squares to social movement studies: What have we learned?", *Current Sociology*, Vol. 61(4), 2013, p. 541-561.

Nancy Burns et al. *The Private Roots of Public Action: Gender, Equality, and Political Participation*, Harvard University Press, 2009.

Hilde Coffe & Selin Dilli, "The gender gap in political participation in Muslim majority countries," *International Political Science Review*, 2015, Vol. 36(5), p. 528-529.

Mario Diani, "The concept of social movement," *The sociological review*, Vol. 40(1), 1992, p.1-25.

Joakmin Ekman & Erik Amnå, "Political participation and civic engagement: Towards a new typology," *Human affairs*, Vol. 22(3), 2012, p. 283-300.

Silvia Erzeel & Ekaterina R. Rashkova, "Still men's parties? Gender and the radical right in comparative perspective," *West European Politics*, Vol. 40(4), 2017, p. 812-820.

Jack A.Goldstone, "More Social Movements or Fewer? Beyond Political Opportunity Structures to Relational Fields," *Theory and Society*, Vol. 33(3-4), Special Issue: Current Routes to the Study of Contentious Politics and Social Change (Jun. - Aug., 2004), p. 333-365.

Nizar Hamzeh, "Clientelism, Lebanon: Roots and Trends," *Middle Eastern Studies*, Vol. 37(3), 2001, p. 167-178.

Sune Haugbolle, "The (little) militia man: Memory and militarized masculinity in Lebanon," *Journal of Middle East Women's Studies*, Vol. 8 (1), 2012, p. 115-139.

Suad Joseph, "Political Familism in Lebanon," *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, Vol. 636(1), 2011, p. 150-163.

Ingrid Van der Heijden, Jane Harries & Naemah Abrahams, "In pursuit of intimacy: disability stigma, womanhood and intimate partnerships in South Africa," *Health & Sexuality*, 2018, p.1-14.

Fatima Sbaity Kassem, "Can Women Break through the Political Glass Ceiling?", in *Party Politics, Religion, and Women's Leadership*, Palgrave Macmillan, New York, 2013, p. 203-230.

Fatima Sbaity Kassem, *Party Variation in Religiosity & Women's Leadership Lebanon in Comparative Perspective*, Columbia University (Doctor of Philosophy in the Graduate School of Arts and Sciences), 2011.

Farid el Khazen, "Political Parties in Postwar Lebanon: Parties in Search of Partisans," *Middle East Journal*, Vol. 57(4), 2003, p. 605-624.

Lamia Rustum Shehadeh, "Women in the Lebanese militias" in *Women and War in Lebanon*, University of Florida Press, 1999, p. 145-66.

Linda M. Lobao, "Women in Revolutionary Movements: Changing Patterns of Latin American Guerrilla Struggle," *Dialectical Anthropology*, Vol. 15(211), 1990, p. 211-232.

Pippa Norris & Ronald Inglehart, "Cultural Obstacles to Equal Representation," *Journal of Democracy*, Vol. 12(3), 2001, p. 126-140.

Elizabeth Picard, "Is the Consociational system reformable?", Institut de Recherches et d'Etudes sur le Monde Arabe et Musulman, 2015, available at: <https://bit.ly/2P8ZiPW> [Last accessed 4 August 2018].

Lisa Schur, "Contending with the "Double Handicap," *Women & Politics*, Vol. 25(1-2), 2003, p.31-62.

Hakan Seckinelgin & Jennifer F. Klot, "From Global Policy to Local Knowledge: What is the Link between Women's Formal Political Participation and Gender Equality in Conflict-affected Contexts?", *Global Policy*, Vol. 5(1), February 2014, p. 38-39.

Lewis Sinder, "The Lebanese Forces: Their Origins and Role in Lebanon's Politics," *Middle East Journal*, Vol. 38(1), 1984, p 1-33.

Deborah J. Smith, *Finding power: Gender and women's political participation in Rajasthan, India*. PhD thesis, London School of Economics and Political Science (United Kingdom), 2005.

Diane E. Taub, Penelope A. MCLorg & Patricia L. Fanflik, "Stigma management strategies among women with physical disabilities: contrasting approaches of downplaying or claiming a disability status," *Deviant Behavior*, Vol. 25(2), 2004, p.169-190.

Ravi K. Thiara, Gill Hague & Audrey Mullender, "Losing out on both counts: disabled women and domestic violence," *Disability & Society*, Vol. 26(6), 2011, 757-771.

Charles Tilly and Lesley J. Wood, *Social Movements 1768-2012*. Routledge, 2015.

Sidney Verba, Kay Lehman Schlozman & Henry E. Brady, *Voice and Equality*, Cambridge, Harvard University Press, 1995.

Jocelyn Viterna, *Women in war the micro-processes of mobilization in El Salvador*, New York: Oxford University Press, 2013.

Goergina Waylen, "Analysing Women in the Politics of the Third World," *Review of Japanese Culture and Society* Vol. 9, Gender, Colonialism, Technology and 'Development' (December 1997), p. 1-14.

Marie-Noëlle Abi Yaghi et Myriam Catusse, "Liban : le mouvement pour « la chute du système confessionnel » et ses limites," in Michel Camau et Frédéric Vairel. *Soulèvements populaires et recompositions politiques dans le Monde arabe*, Presses universitaires de Montréal, 2014, p.250-273, available at: <https://bit.ly/2vHpety> [Last accessed 27 June 2017].

Marie-Noelle Abi Yaghi et al. "From Isqat an-nizam at-ta'ifi to the Garbage Crisis Movement: Political Identities and Antisectarian Movements," in Rosita Di Peri and Daniel Meier (eds.), *Lebanon Facing the Arab Uprisings Constraints and Adaptation*, London, Palgrave Pivot, 2017, p. 73-91.

